

تحت الخط الأحمر

دمار البنى التحتية في غزة, آب 2009

كتابة: نوغا كدمان

كتابة الفصل القانوني: تمار فلدمان

بحث ميداني وتصوير: عايدة عبد الباري، محمد عزايذة

تحقيق: لبيبة حرش - إيتمار شاحر، نوغا كدمان

صورة الغلاف: محمد عزايذة

خريطة: OCHA-OPT

تصميم: ستوديو دافيد ويوسيف

جمعية مسلك: هاتف: 03-6244120 | فاكس: 03-6244130

شارع هر كيفيت 42, تل أبيب - يافا 67770

نتوجه بالشكر إلى:

نضال تومان - GEDCO - (شركة توزيع الكهرباء في غزة) | ماهر نجار - CMWU - مصلحة مياه بلديات الشاطئ

رفيق مليحة - شركة توليد الكهرباء في غزة | محمود ضاهر - منظمة الصحة العالمية في غزة | حمادة البياري - OCHA

- مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة.

أعد هذا التقرير بفضل تمويل من مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية (NDC) كجزء من برنامج حقوق الإنسان

والحكم الصالح (HRGG)

تُعرب جمعية مسلك (غيشاه) عن امتنانها لـ Oxfam Great Britain ، وأيضاً للمتبرعين الذي يدعمون نشاط جمعية

مسلك بشكل دائم: The Open Society Institute | Irish Aid | Foundation for Middle East Peace

Broederlijk Delen | الصندوق الجديد لإسرائيل | وزارة الخارجية النرويجية

ISBN: 978-965-91069-8-1

الفهرست

المقدمة

خلفية: قطاع الكهرباء في قطاع غزة

المس بتزويد الكهرباء في غزة بواسطة سياسة الإغلاق

2007- فرض القيود على دخول الوقود وقطع الغيار

تشرين ثاني 2008- تشديد الإغلاق

الهجوم العسكري على غزة وضرب البنى التحتية، كانون أول 2008- كانون ثان 2009

إسقاطات المس بالتزويد بالكهرباء

عرقلة التزويد بالمياه

المس بجهاز النظافة الصحي

المس بالخدمات الطبية الصحية

المس بالاقتصاد المنزلي والمصالح الصغيرة

النضال القانوني- مراحل ونتائجه

خلفية – واجبات إسرائيل القانونية تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة

من قيود منضبطة إلى فقدان السيطرة: تآكل الرواية المبررة

قضية البسيوني

قضية جمعية مسلك 2008

قضية جمعية مسلك 2009

دور محكمة العدل العليا

الخاتمة: إحباط جهود الإعمار بعد الهجوم العسكري

توصيات

المقدمة

انقطاع التيار الكهربائي يوميًا، وتُرَدُّ قطع مجرى المياه ، وجريان مياه الصرف الصحي (المجاري) إلى البحر، ومستشفيات تعمل بقوة مولدات كهرباء متآكلة للغاية - كل هذه تُشكل جزءًا من روتين الحياة في قطاع غزة في السنوات الأخيرة.

تُحدد إسرائيل، ومنذ العام 2007، كمية الوقود التي يسمح بإدخالها إلى قطاع غزة، وتمنع إدخال مواد للبناء ومعظم أنواع البضائع، في محاولة منها للضغط على سلطة حماس في قطاع غزة. يؤدي تقليص كمية الدولار للأغراض الصناعية إلى نقص دائم في الكهرباء في قطاع غزة، ويفرض ذلك على شركة توليد الكهرباء في غزة، التي يفترض فيها توفير ثلث كمية استهلاك الكهرباء في غزة، توليد كهرباء بكميات محدودة، بل وأحيانًا التوقف عن العمل كليًا. إن تكرار قطع التيار الكهربائي المترتب على ذلك يضر بالحياة السوية لسكان القطاع، ولا يسمح لأجهزة شبكات المياه، والصرف الصحي، والصحة، التي يرتبط عملها بتزويد تيار كهربائي منتظم، بتوفير خدمة للسكان. تُصعب القيود المفروضة على إدخال الدولار العادي، على الأنظمة المختلفة في غزة، استخدام المولدات الكهربائية كبديل للتيار الكهربائي المتقطع، كما تحول القيود المفروضة على إدخال قطع الغيار ومواد البناء، دون القيام بأعمال الصيانة الجارية للبنى التحتية، ودون إعادة إصلاحها أو توسيع نطاقها.

تم تشديد هذه القيود بعد انهيار اتفاق التهدئة في مطلع نوفمبر 2008، وأغلقت إسرائيل في الأشهر الأخيرة من العام 2008 معابر غزة بصورة شبه مطلقة تقريبًا، مما وضع البنى التحتية في القطاع على حافة الشلل. وقد وجدت غزة نفسها ، وهي في هذه الحالة، في نهاية شهر كانون أول عرضة لهجوم عسكري إسرائيلي استمر ثلاثة أسابيع. منعت إسرائيل، على مدار غالبية أيام الهجوم، دخول الدولار الصناعي، وبالإضافة لذلك فقد أصاب القصف الإسرائيلي غالبية الخطوط التي تزود الكهرباء من إسرائيل ومصر لقطاع غزة، والخطوط التي تنقل التيار الكهربائي من شركة توليد الكهرباء إلى بيوت المستهلكين. نتيجة لذلك، لم يتم تزويد نحو 75% من الكهرباء المستهلكة في قطاع غزة وإنقطع التيار الكهربائي عن أكثر من مليون شخص. كانت أجهزة المياه، والصرف الصحي، والجهاز الطبي على حافة الانهيار بسبب النقص في الكهرباء، وتضررت هي الأخرى من القصف الإسرائيلي. زاد النقص في الدولار الصناعي وفي قطع الغيار، الناتج عن القيود المفروضة حتى قبل العمليات العسكرية من حدة الضرر، وأضعف قدرة الجهاز على مواجهته. وفي أوج القصف، بقي أكثر من نصف مليون مواطن بدون مياه جارية، وبدأت مياه الصرف الصحي (المجاري) تتدفق في الشوارع، وكانت المستشفيات متعلقة كليًا بالمولدات الكهربائية، على مدار 24 ساعة يوميًا. جرى كل هذا في الوقت الذي كانت

تتعرض فيه غزة للقصف من الجو، والبحر والبر، وكانت حدودها مغلقة، ولا مكان آمن يستطيع سكانها الفرار إليه.

الالتماسات الثلاثة التي رفعتها جمعية مسلك إلى محكمة العدل الإسرائيلية ضد سياسة القيود التي فرضتها إسرائيل- مع بدء قصف البنى التحتية في قطاع غزة في تشرين أول 2007، ومع تفاقم النقص في الكهرباء في أيار 2008، وعند اندلاع أزمة البنى التحتية خلال الهجوم العسكري في كانون ثان 2009- رُفضت جميعها من قبل محكمة العدل العليا التي شرعت سياسة فرض القيود على إدخال الوقود لقطاع غزة.

بعد انتهاء الهجوم العسكري بقيت شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، متضررة ومعطوبة، لكن إسرائيل تمنع لغاية اليوم إمكانية إصلاحها بشكل كامل، من خلال مواصلة فرض القيود التي تفرضها على دخول أنواع الوقود، وقطع الغيار ومواد البناء. يصف هذا التقرير كيف أدت سياسة الإغلاق الإسرائيلية إلى انهيار البنى التحتية في قطاع غزة عبر إضعافها قبل الهجوم، وقصفها، ومنع إمكانية إصلاحها كما هو مفترض. بالإضافة لذلك يُفصّل التقرير الانعكاسات الخطيرة لذلك على حياة السكان، ويحلل المسؤولية القانونية لإسرائيل، وكذلك الدعم الذي منحه محكمة العدل العليا لسياساتها. لقد أرسلت مسودة التقرير إلى وزارة الدفاع وللناطق باسم الجيش الإسرائيلي لهدف إعلان ردهم ، لكنهم اختاروا عدم الرد.

خلفية: قطاع الكهرباء في قطاع غزة

قامت إسرائيل، بعد أن احتلت قطاع غزة في حزيران 1967 بتكليف شركة الكهرباء الإسرائيلية بتزويد قطاع غزة بالكهرباء. وحتى ذلك الوقت كانت مصر تزود قسماً من قطاع غزة بالكهرباء، أما ما تبقى من القطاع فكان يعتمد على مولدات مركزية. في العام 2002 بدأت تعمل في قطاع غزة شركة لتوليد الطاقة الكهربائية، لكن شركة الكهرباء الإسرائيلية، وصلت - ولا تزال تواصل لغاية اليوم- تزويد غالبية الكهرباء المستهلك في قطاع غزة، مقابل رسوم تتقاضاها من السلطة الفلسطينية¹. تتولى شركة توزيع الكهرباء في قطاع غزة (Gaza Electricity Distribution Company, فيما يلي GEDCo) مسؤولية توزيع الكهرباء من مصادره المختلفة على المستهلكين في قطاع غزة وصيانة شبكة الكهرباء.

يُزود الكهرباء الذي تنتجه شركة توليد الكهرباء في غزة، بشكل أساسي، منطقة مدينة غزة ومحيطها حيث يعيش نصف سكان قطاع غزة تقريباً. وتتركز فيها المستشفيات وبُنى تحتية مدنية هامة أخرى². تم تقييد قدرة إنتاج الكهرباء لشركة توليد الكهرباء، التي كانت قدرتها القصوى عند تأسيسها نحو 140 ميغا واط في الساعة، بصورة عملية بفعل تحديد قدرة تَحْمُل شبكة الإنتاج. أنتجت الشركة في حزيران 2006 نحو 90 ميغا واط، فيما زودت شركة الكهرباء الإسرائيلية قطاع غزة، بنحو 120 ميغا واط. ولم يتم توفير نحو عُشر الكمية المستهلكة على الإطلاق حتى بعد إعادة تشغيل شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة³.

قصف سلاح الجو الإسرائيلي بتاريخ 28 حزيران 2006 شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة، ردًا على سقوط الجندي غلعاد شاليط أسيراً بيد فلسطينيين قبل ذلك بثلاثة أيام⁴. تعطلت شركة توليد الكهرباء كلياً، وبلحظة واحدة توقف تزويد 43% من كهرباء القطاع، الذي عانى سكانه في ذلك الصيف من انقطاع التيار الكهربائي ومن تشويش في تزويد المياه غالبية ساعات النهار⁵. بدأت مصر، على ضوء الأزمة، بتزويد منطقة رفح في قطاع غزة ب 17 ميغا واط عبر خطين من خطوط التيار العالي. في كانون أول 2007⁶، وبعد إعادة إصلاحها البطني والتدريجي، وصلت شركة توليد الكهرباء، المتضررة أصلاً، لقدرة إنتاج قصوى تصل لنحو 80 ميغا واط في كانون أول 2007.

ترتبط قدرة شركة توليد الكهرباء على إنتاج الكهرباء، عملياً، بإسرائيل، التي تشكل مصدرًا وحيدًا للسولار للأغراض الصناعية الضرورية لتشغيل الشركة، وهي تتحكم بتزويده للقطاع. هذا السولار، الذي لا يفيد لأي استخدام آخر باستثناء إنتاج الكهرباء، يُشترى من شركة دور ألون الإسرائيلية، مقابل مبالغ يُحولها الاتحاد الأوروبي، الذي يُشرف أيضاً، على نقل السولار من معبر ناحل عوز إلى شركة التوليد مباشرة⁷. بسبب الحاجة إلى ملاءمته للشروط التقنية للشركة، وبسبب مصادر تمويله، لا يمكن تهريب السولار الصناعي لشركة توليد الكهرباء عبر الأنفاق التي تمر تحت الأرض من مصر.

¹ يصل حجم هذا المبلغ الذي تقوم إسرائيل بخصمه من أموال الضرائب التي تجبها للسلطة الفلسطينية إلى 35-40 مليون شيكل شهرياً. وفقاً للمعطيات التي زودها أسامة دبور، مدير العلاقات الخارجية في GEDCo للبيبة حرش من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بينهما بتاريخ 25.6.09.

² وفقاً لما ذكره أسامة دبور لمي مصالحة- شبايطة، من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 26.11.08.

³ البنود 3، 6 من تصريح نضال تومان، مهندس ومدير مشروع في GEDCo، لجمعية مسلك بتاريخ 27.11.07 في إطار لالتماس لمحكمة العدل العليا رقم 9123/07، اليسيووني ضد رئيس الحكومة؛ The World Bank, West Bank and Gaza Energy Sector Review, May 2007, الصفحات 60-61, 88، متوفر أيضاً على موقع <http://go.worldbank.org/GLF6DMYSZ0>

⁴ انظر عملية انتقام- قصف شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة وانعكاساتها، أيلول 2006، ص 7-10 (فيما يلي بتسليم، عملية انتقام)، متوفر في www.btselem.org.

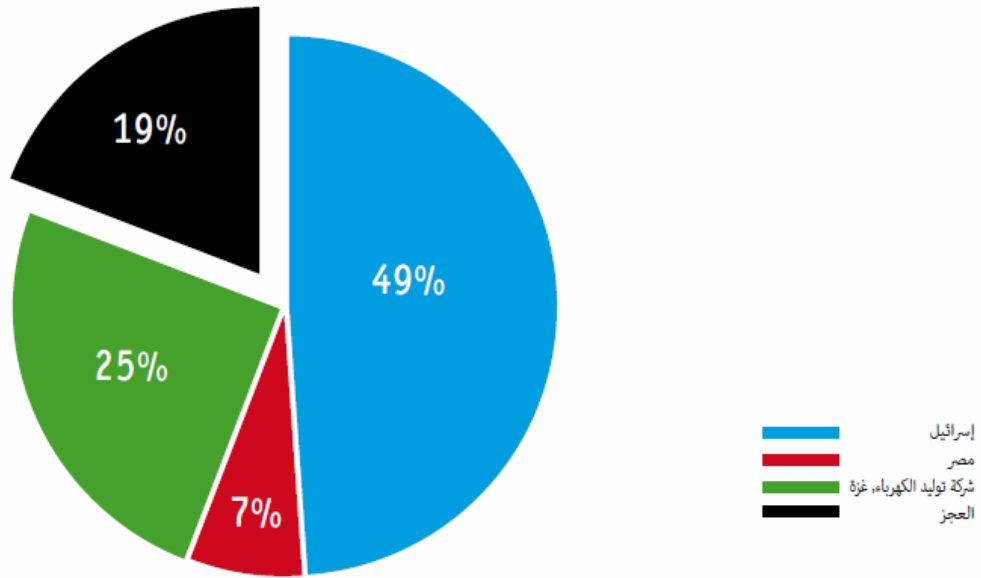
⁵ OCHA (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في المناطق المحتلة). تغطية خاصة: تزويد الكهرباء في قطاع غزة، 14.5.07 ص 1. متوفر على www.ochaopt.org. للمزيد عن انعكاسات النقص في الكهرباء على تزويد المياه، راجع فيما يلي، ص [4].

⁶ البند 7 من تصريح رفيق مليحة، مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في غزة، من تاريخ 6.1.08 في قضية اليسيووني. متوفر على www.gisha.org.

⁷ بناءً على معطيات قدمها رفيق مليحة، مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في غزة، في البند 10 من تصريحه بتاريخ 12.5.08، في إطار التماس لمحكمة العدل العليا رقم 4258/08، جمعية مسلك ضد وزير الأمن. (لم ينشر 5.6.08)، لاحقاً قضية جمعية مسلك 2008.

إن شبكة الكهرباء في غزة متعلقة بإسرائيل، أيضاً، فيما يتعلق بنقل قطع الغيار التي تشتريها GEDCo من شركات إسرائيلية أو أجنبية. لا يمكن توريد بضائع كهذه إلى قطاع غزة بأي حال من الأحوال، بسبب الحظر الذي تفرضه إسرائيل على دخول البضائع إلى قطاع غزة عبر البحر، والجو أو من مصر. القيود التي تفرضها إسرائيل على نقل الوقود وقطع الغيار إلى قطاع غزة، تفسد قدرة إنتاج الكهرباء في شركة توليد الكهرباء التابعة لقطاع غزة وفي قطاع الكهرباء في القطاع.

يحتاج قطاع غزة، اليوم للتزود بنحو 244 ميغا واط عند ساعات الاستهلاك القصوى، في الشتاء والصيف: تصل 121 ميغا واط منها عبر عشرة خطوط للتيار العالي من إسرائيل، وينقل 17 منها من مصر إلى رفح. أما الكمية المتبقية – أكثر من 100- ميغا واط - فمن المفروض أن توفرها شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة، والتي تصل قدرتها الإنتاجية فعلياً إلى نحو 60 ميغا واط، بسبب النقص في قطع الغيار و/ أو السولار الصناعي. من هنا يعاني قطاع الكهرباء في قطاع غزة من عجز ثابت يصل إلى 45 ميغا واط، أو ما يقارب 20 % من كمية الكهرباء اللازمة⁸. وعلى أرض الواقع فإن العجز أعلى بكثير، بسبب الوضع الرث لصيانة الشبكة المرهون بفقدان الكهرباء في الكوابل. خلال فترة تشديد الإغلاق تضرر مستوى إنتاج الكهرباء، أكثر فأكثر بسبب الاعتماد على إسرائيل وتضطر GEDCo، في محاولتها للتغلب على النقص الدائم في الكهرباء، إلى المبادرة لوقف التيار الكهربائي يومياً لعدة ساعات في مناطق مختلفة من قطاع غزة⁹.



رسم رقم 1: استهلاك الكهرباء في قطاع غزة وتوزيع مصادرها

المصدر: GEDCo, Gaza Demand and Deficit, 11.2.09

أدى انقطاع الكهرباء المتكرر إلى الاعتماد والارتباط بمولدات الكهرباء التي تعمل بالسولار، والموجودة بأغلبها في حوزة مؤسسات عامة التي تُزود خدمات حيوية مثل الصحة والمياه. هذه المولدات مُعدة في الأصل لتوفير حل مؤقت في تزويد الكهرباء، إذ يؤدي تشغيلها لساعات طويلة وبشكل متواصل إلى تآكلها وقد يؤدي إلى إتلافها

⁸ GEDCo, Gaza Demand and Deficit, 11.2.09

⁹ وفقاً لأفوال نضال تومان، مهندس مشروع في GEDCo، في البند 8 من تصريحه بتاريخ 21.1.08، في قضية البسيوني وفي اتصال هاتفي مع المحامية ساري باشي وكيرين تميز من جمعية مسلك بتاريخ 16.12.08.

كليًا. كما أنه من الصعب الحصول على مثل هذه المولدات في القطاع، فثمنها مرتفع وكلفة تشغيلها عالية بسبب أسعار السولار ومستلزمات صيانتها. كما أن أداء هذه المولدات في القطاع مرهون ومتعلق بإسرائيل، بسبب سيطرة الأخيرة على إدخال السولار وقطع الغيار اللازمة لها لقطاع غزة.

ضرب تزويد الكهرباء في القطاع عبر سياسة الإغلاق

2007 - فرض القيود على إدخال الوقود وقطع الغيار

تقرض إسرائيل، منذ أن استولت حركة حماس على السلطة في قطاع غزة في حزيران 2007، قيودًا شديدة على دخول وخروج الناس من قطاع غزة، وعلى إدخال البضائع "التي لا تعتبر ضرورية للوجود الأساسي للسكان"¹⁰. تمنع إسرائيل كذلك منذ ذلك الوقت، منعًا قاطعًا تقريبًا إدخال منتجات ضرورية لإقامة البنى التحتية وصيانتها، مثل الإسمنت، والباطون، ومواد البناء، والمواد الخام وقطع الغيار. أدى هذا الحظر إلى نقص شديد ومتواصل في قطع الغيار لشبكة الكهرباء والمياه والمجاري في قطاع غزة، ومنع إمكانية صيانتها بصورة دائمة، وأوقف كافة المشاريع التي كانت تجري لإصلاح هذه الشبكات والأجهزة، وتطويرها وتحسينها وتوسيع نطاق عملها¹¹. يحول منع التنقل المفروض على الناس، دون قيام GEDCo بإيفاد مهندسين وتقنيين للاطلاع على آخر التطورات التكنولوجية في الخارج، ويُصعب على خبراء أجنبية الوصول إلى قطاع غزة من أجل تقديم الاستشارة في مجال الكهرباء¹².

بتاريخ 19 أيلول 2007، وعلى أثر إطلاق متواصل للفدائف من قطاع غزة إلى داخل إسرائيل، أعلن المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية - السياسية عن قطاع غزة الخاضعة لسيطرة حماس "منطقة معادية"، وقرر، أيضًا، تقليص كميات الوقود والكهرباء المخصصة للقطاع¹³. طبقت إسرائيل القرار بتاريخ 28 تشرين أول 2007، عبر تقليص كمية السولار الصناعي الذي يُباع للقطاع بنحو 21%، وتقليص بيع البنزين والسولار العادي بـ 15%، كميات التي تم تقليصها أكثر فيما بعد¹⁴. ألحق تقييد كميات الوقود ضررًا جسيمًا بقطاع الكهرباء في غزة، بسبب الاعتماد على السولار الصناعي لإنتاج الكهرباء والسولار العادي لتشغيل المولدات. اضطر مشغلو شركة توليد الكهرباء، وبسبب التقليل، لاستخدام مخزون السولار الصناعي المتوفر لديهم من أجل الحفاظ على مستوى الإنتاج السابق. نفذ مخزون السولار خلال وقت قصير، وفي كانون ثاني 2008 تم إيقاف إنتاج الكهرباء في شركة توليد الكهرباء¹⁵. نتيجة لذلك عانى سكان القطاع من انقطاع التيار الكهربائي لغاية 12 ساعة في اليوم، وطراً ارتفاع على كميات مياه المجاري المتدفقة في البحر بسبب النقص في الكهرباء المطلوب لمعالجتها¹⁶.

"إن شبكة الكهرباء في قطاع غزة هي الأكثر عرضة للإصابة، وليست معدة للتعامل كما يجب مع كل التغييرات وعدم الانتظام في تزويد الكهرباء للقطاع. إننا نواجه أزمة تلو الأخرى، ونحاول قصارى جهننا الحفاظ على بقاء هذه الشبكة الهشة".

¹⁰ التماس إلى محكمة العدل العليا 0123/07 البسيوني ضد رئيس الحكومة، رد المجيبين، بتاريخ 2.11.2007، البند 73، متوفر على www.gisha.org.
¹¹ مثلا البنود 22-25 في تصريح نضال تومان، مهندس ومدير مشاريع في GEDCo المأخوذ بتاريخ 27.11.07 في قضية البسيوني؛ البند 7 للبيان للصحافة الصادر عن مصلحة المياه بتاريخ 22.1.08.

¹² كما جاء على لسان أسامة ديور، مدير قسم العلاقات الخارجية في GEDCo للبيبة حرش، من جمعية مسلك، بريد الإلكتروني من تاريخ 16.6.09.

¹³ قرار المجلس الوزاري المقلص للشؤون السياسية والأمنية، من تاريخ 19.9.07، متوفر على www.pmo.gov.il.

¹⁴ التماس إلى محكمة العدل العليا 9132/07 البسيوني ضد رئيس الحكومة، رد المجيبين، من يوم 2.11.07، مجلد 20-22، انظر الملاحظة 10 أعلاه، فيما بعد قلصت إسرائيل كمية تزويد الطاقة لغزة بنحو نصف ميغا واط إضافية.

¹⁵ تصريح رفيق مليحة، مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في غزة، من تاريخ 6.1.08 في قضية البسيوني.

¹⁶ OCHA، الإغلاق على قطاع غزة، تقرير الأوضاع الإنسانية، 18-24 كانون ثاني 2008، متوفر على www.ochaopt.org.

في سياق ردّها على الالتماس الذي رفعتة جمعية مسلك ومنظمات حقوقية أخرى لمحكمة العدل العليا، ضد القيود المفروضة على تزويد الكهرباء والوقود لقطاع غزة في نهاية كانون ثان 2008، أبلغت الدولة المحكمة أن جهاز الأمن "سيمكّن تزويد الوقود وفق الحد الأدنى المطلوب للاحتياجات الإنسانية"، وفقاً لتعريف الدولة لذلك. حددت الدولة كميات السولار الصناعي بـ 2.2 مليون لتر أسبوعياً، وكمية السولار العادي بـ 800,000 لتر أسبوعياً. استناداً إلى هذا الالتزام رفضت المحكمة الالتماس¹⁷. فرضت هذه الكمية الأسبوعية على شركة توليد الكهرباء إنتاج 55 ميغا واط في المعدل في الشهرين والنصف القادمين- أي نحو ثلثي قدرتها القصوى على الإنتاج، والتي تصل إلى 80 ميغا واط، وتحتاج 3.5 مليون لتر من السولار الصناعي أسبوعياً. حالت هذه الكمية المقلّصة، أيضاً دون إمكانية ملء مخازن السولار الفارغة التابعة لشركة توليد الكهرباء، وبالتالي اضطرت شركة توليد الكهرباء، لاحقاً، إلى تقليص إنتاج الكهرباء مع كل تقليص إضافي في كميات السولار التي وصلتها.¹⁸

في التاسع من أبريل 2008 وبعد أن قُتل إسرائيليان آخران، عملاً في معبر ناحل عوز، برصاص مسلحين فلسطينيين، أغلقت إسرائيل المعبر لأسبوع، وعلى مدار الأسابيع الخمس اللاحقة سمحت إسرائيل بإدخال 1.5 مليون لتر من السولار الصناعي بالمعدل لكل أسبوع، أي كمية تقل بنحو 31% من الكمية التي التزمت بها أمام محكمة العدل العليا في كانون ثان 2008 وبـ 57% من الكمية اللازمة لتشغيل شركة توليد الكهرباء كما هو مطلوب. أدى ذلك إلى انخفاض إنتاج الكهرباء لمستوى 45 ميغا واط وتوقيف الشركة عن العمل لمدة ثلاثة أيام في أيار 2008¹⁹. ردت المحكمة الالتماس الذي رفعتة جمعية مسلك باسم ائتلاف جمعيات حقوق الإنسان ضد التقليص الشديد في نقل الوقود.²⁰

في 19 حزيران 2008 دخل اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس حيز التنفيذ، حيث شمل وقف إطلاق النار ومنح تسهيلات معينة على إدخال البضائع لقطاع غزة. وفت إسرائيل، خلال شهور التهدئة، بشكل عام بالتزاماتها بتزويد كميات الوقود التي عرّفها بأنها "الحد الأدنى الإنساني"، مما مكّن شركة توليد الكهرباء في القطاع من الانتظام في إنتاج نحو 60 ميغا واط.²¹ لم يستمر هذا الوضع المستقر نسبياً لوقت طويل.

نوفمبر 2008 - إحكام الإغلاق

في الرابع من نوفمبر 2008، نشط الجيش الإسرائيلي داخل قطاع غزة للمرة الأولى منذ دخول اتفاق التهدئة حيز التنفيذ. ففي العملية التي قام بها الجيش من أجل هدم نفق، كما قال الجيش الإسرائيلي، قُتل ستة من أفراد حماس وهدم بيت. رداً على ذلك أطلق مسلحون فلسطينيون، عادة ذلك اليوم، عشرات القذائف من غزة إلى الأراضي الإسرائيلية. أمر وزير الأمن بإغلاق كافة المعابر بين إسرائيل والقطاع، ووقف دخول البضائع من إسرائيل إلى القطاع، بما في ذلك المواد الغذائية، والأدوية، وغاز الطهي، والسولار والوقود والسولار الصناعي²². أطلقت زخات القذائف المتقطعة باتجاه إسرائيل خلال الأسابيع اللاحقة، وظلت المعابر مغلقة غالبية الوقت على مدار شهري تشرين الثاني وكانون أول.

¹⁷ البنود 7, 18 من رد المخبين بتاريخ 26.1.08 في قضية البسيوني متوفر في www.gisha.org. لمتابعة الالتماس انظر لاحقاً ص 47

¹⁸ البند 6 من تصريح ريفيق مليحة، مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في غزة، بتاريخ 12.5.08 في قضية جمعية مسلك 2008.

¹⁹ نفس المصدر، البنود 4-5, 8. راجع جمعية مسلك، أزمة الوقود في قطاع غزة - نشوئها وانعكاساتها، نيسان 2008، متوفر على www.gisha.org.

²⁰ التماس إلى محكمة العدل العليا 4258/08 جمعية مسلك ضد وزير الأمن (لاحقاً قضية جمعية مسلك 2008) متوفر على موقع www.gisha.org، لمطالعة الالتماس وقرار الحكم، انظر لاحقاً ص 11

²¹ وفقاً لما ذكره ريفيق مليحة، مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في غزة للبيبة حرش من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 9.7.09.

²² OCHA قطاع غزة: صورة الأوضاع الإنسانية، 17.11.08، ص 1. متوفر أيضاً على www.ochaopt.org.

قال أفراد أجهزة الأمن في ردهم على توجهات جمعية مسلك، إن وقف تزويد البضائع للقطاع جاء بفعل إطلاق صواريخ القسام من القطاع إلى إسرائيل، مما يعرض للخطر "عمليات نقل البضائع بما فيها الوقود"²³. مع ذلك فقد تبين من تصريحات رجال أجهزة الأمن في وسائل الإعلام أن إغلاق المعابر جاء كرد عام على إطلاق الصواريخ من غزة، دون علاقة بأي تهديد عيني لمعبر ما. فقد جاء على لسان الناطق بلسان وزارة الأمن، بيتر ليرنر، مثلاً: "إن فتح المعابر سيُدرس بصورة يومية، وسيكون مرهوناً بوقف إطلاق الصواريخ ضد جنوبي إسرائيل، من قبل المسلحين الفلسطينيين"²⁴. هكذا أصبح سكان غزة جميعاً رهائن تتم معاقبتهم بشكل جماعي رداً على عمليات مسلحين فلسطينيين وحكومة حماس.

ظل معبر ناحل عوز مغلقاً غالبية أيام شهري تشرين الثاني وكانون أول من عام 2008، وسمحت إسرائيل، خلال هذه الفترة، بإدخال عبره ما معدله 28% من الكميات الأسبوعية من السولار الصناعي التي تعهدت بإدخالها أمام محكمة العدل العليا، ونحو 18% فقط من الكمية المطلوبة لتشغيل شركة توليد الكهرباء بكامل قدرتها²⁵. أوقفت شركة توليد الكهرباء، بسبب النقص في الوقود، إنتاج الكهرباء كلياً في العاشر من تشرين الثاني 2008، وظلت مغلقة غالبية الوقت، بقية أيام الشهر. اضطرت الشركة، في كانون أول إلى تعليق نشاطها خمس مرات، وتوقف إنتاج الكهرباء فيها طوال نصف أيام الشهر. نتيجة لذلك عانى أكثر من نصف سكان القطاع من انقطاع التيار الكهربائي لـ 12 ساعة تقريباً بصورة يومية، وحظوا بالحصول على مياه جارية، طويلة هذه الفترة، فقط مرة واحدة كل عدة أيام. في موازاة ذلك، ومنذ الثاني من تشرين الثاني 2008، لم يُدخل السولار لقطاع غزة من إسرائيل، باستثناء كميات صغيرة من حين لآخر عبر وكالة الأونروا، مما صعب الاستعانة بالمولدات الكهربائية التي تعمل بالوقود، لمواجهة انقطاع التيار الكهربائي.

" لا يمكننا السيطرة على الوضع، نحن على وشك الانهيار. إغلاق شركة توليد الكهرباء يؤدي إلى تدهورها بسبب التلف والاستعمال غير الصحيح. يفترض بشركة توليد الكهرباء أن تغلق ويعاد تشغيلها، ربما مرة واحدة في السنة، وليس طيلة الوقت، إن تسخين وتبريد الطوربينات بصورة منقطعة يؤدي إلى هدم شركة توليد الكهرباء وشبكة الكهرباء".

كما جاء على لسان نضال تومان، مهندس ومدير مشروع في - GEDCO، للمحامية ساري باشي وكيرين تيمير من جمعية مسلك في محادثة هاتفية بتاريخ 16.12.08.

صعب النقص في قطع الغيار بدرجة أكبر المحاولات اليائسة لشبكة الكهرباء في غزة للقيام بعملها: ففي تشرين الثاني 2008 كانت الشبكة بحاجة لـ 172 نوعاً من قطع الغيار المختلفة بما في ذلك محولات، وأعمدة كهرباء، وكوابل، نفذت كلها من المخازن أو انخفض عددها إلى ما تحت الحد الأدنى المطلوب لأداء سليم للشبكة. كانت جميع هذه القطع، التي وصل عددها الآلاف، موجودة في ذلك الوقت، ومنذ عدة شهور، في مخازن في إسرائيل والضفة الغربية، بعد أن كانت GEDCO قد طلبت الحصول عليها، وحولت الثمن مقابلها. امتنعت إسرائيل عن السماح بإدخالها إلى قطاع غزة²⁶.

في كانون أول 2008 زاد الطلب على استهلاك الكهرباء، وزاد العبء والضغط على الشبكة المهترئة، بسبب النقص في مصادر طاقة أخرى، مثل غاز الطهي، والسولار والبنزين، وبسبب الحاجة لتدفئة المنازل في الشتاء. أضعفت هذه الأمور مجتمعة شبكات البنى التحتية في القطاع وصعبت على مواجهتها مع التدمير الناجم عن قصف القطاع في شتاء 2008-9.

²³ وفقاً لما ذكره أحاز بن أري، المستشار القضائي لجهاز الأمن، للمحامي يدين عيلام من جمعية مسلك بتاريخ 10.11.08 وبتاريخ 11.12.08 بالتوافق.

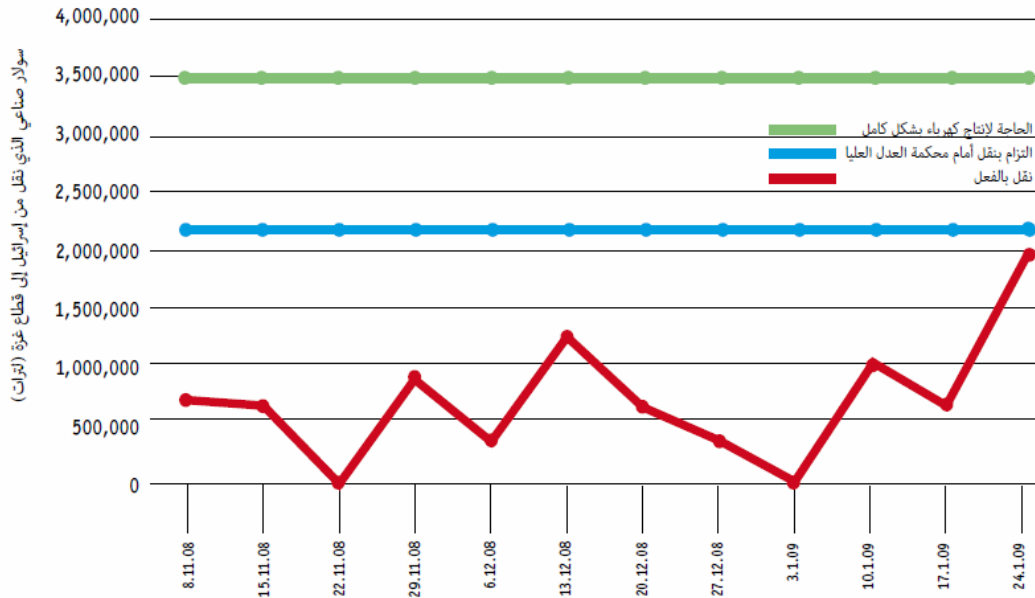
²⁴ AFP، "Israel eases Gaza blockade", 4.12.08، متوفر على newsinfo.inquirer.net.

²⁵ المعطيات وصلت لجمعية مسلك من جهات من الجانب الفلسطيني لمعبر ناحل عوز.

²⁶ وفقاً لأقوال نضال تومان، مهندس ومدير مشروع في GEDCO لكيرين تيمير من جمعية مسلك، في محادثة هاتفية بتاريخ 31.12.08.

الهجوم العسكري على غزة وضرب البنية التحتية كانون أول 2008 - كانون ثان 2009

في 27 من كانون أول، وبعد أسابيع من التصعيد على أثر انهيار اتفاق التهدئة، بدأت إسرائيل هجوماً عسكرياً ضد قطاع غزة، كان هدفه المعلن وقف إطلاق القذائف الصاروخية من قطاع غزة على البلدات الإسرائيلية. قصفت إسرائيل على مدار ثلاثة أسابيع قطاع غزة من الجو والبحر والبر، مما أدى إلى مقتل 1440 فلسطينياً، بينهم 431 طفلاً و114 امرأة، وجرح 5380 فلسطينياً منهم 1872 طفلاً و800 امرأة. في ذلك الوقت كثف مقاتلون فلسطينيون إطلاق القذائف والصواريخ باتجاه البلدات الإسرائيلية، مما أدى إلى مقتل ثلاثة مدنيين وجندي وإصابة 182 مدنيًا إسرائيليًا بجراح. قُتل خلال الهجوم العسكري عشرة جنود إسرائيليين وأصيب 340 آخرين بجراح²⁷. أصاب الهجوم الإسرائيلي أهدافاً مدنية كثيرة في قطاع غزة، بما فيها منشآت الكهرباء والمياه والمجاري، وخلف أضراراً خطيرة ومتواصلة في البنى التحتية المدنية في قطاع غزة، التي كانت قبل ذلك على حافة الانهيار. فرض النقص في الكهرباء والماء، الناجم عن ذلك عبئاً ثقيلاً إضافياً على سكان غزة الذين واجهوا قصفاً شديداً لمناطق مكتظة بالسكان تفتقر إلى الملاجئ، وحدودها مغلقة. كما أضرَّ ضرب البنى التحتية بقدرة المستشفيات على تقديم العلاج اللائق لعدد كبير من المصابين الذين تدفقوا إليها. توقفت شركة توليد الكهرباء عن العمل، منذ الثلاثين من كانون أول 2008 لمدة عشرة أيام بسبب منع نقل السولار الصناعي من إسرائيل إلى قطاع غزة. لم ينفذ مخزون شركة الكهرباء من السولار الصناعي شركة الكهرباء خلال هذه الأزمة لأنها كانت قد أفرغت في وقت سابق بسبب القيود المفروضة على إدخال السولار، في الفترة التي سبقت الهجوم²⁸.



رسم 2 - نقل السولار الصناعي من إسرائيل إلى قطاع غزة - نوفمبر 2008 - كانون ثاني 2009

المصدر: معطيات سلمت لجمعية مسلك من جهات في الطرف الفلسطيني لمعبر الوقود نازل عوز.

²⁷ Field Update on Gaza from the Humanitarian Coordinator, OCHA, Feb 5-3, 2009, ص 1، متوفر على موقع www.ochaopt.org، لم يتمكن العثور على تفاصيل حول عدد المدنيين الفلسطينيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح مقارنة بعدد المسلحين.

²⁸ البند 10 من تصريح الدكتورة ليلي أبو غالي، المسنولة عن شركة توليد الكهرباء في سلطة الطاقة الفلسطينية - غزة، التصريح قدم لجمعية مسلك بتاريخ 15.1.09. بنطاق التماس لمحكمة العدل العليا 248/09 جمعية مسلك ضد وزير الأمن (لم ينشر، 19.1.09). لاحقاً قضية جمعية مسلك 2009.

في الثالث من كانون ثاني 2009 شنت إسرائيل هجوماً برياً على قطاع غزة، وقصفت في نفس اليوم وعطلت عن العمل سبعة من 12 خطاً من خطوط الكهرباء التي تأتي من مصر وإسرائيل. سببَ شلّ هذه الخطوط، سوية مع وقف عمل شركة توليد الكهرباء إلى نقص بنحو 75% من استهلاك الكهرباء المطلوب للقطاع²⁹. كانت ضائقة الكهرباء الأكبر في مدينة غزة، حيث توجد منشآت ضرورية وحيوية مثل مستشفى الشفاء، ومركز تطهير مياه الصرف الصحي. قُطع التيار الكهربائي كلياً عن نحو مليون مواطن من سكان مدينة غزة وضواحيها على مدار غالبية أيام الهجوم العسكري، حيث ظلت أقسام من المدينة بدون كهرباء لمدة أسبوع وحتى أسبوعين متتاليين. بالمقابل، وفي موازاة ذلك، وبسبب النقص في الكهرباء، ظل نحو نصف مليون شخص من سكان غزة بدون مياه جارية لمدة أسابيع، وبدأت مياه المجاري تتدفق إلى الشوارع.³⁰

منال عواد، 36 عاماً، مواطنة رفح، 13.1.2009:

" في الأسبوع الأول للحرب لم يكن هناك كهرباء على الإطلاق لفترات طويلة، ولا كميات كافية من المياه. كان تسخين الماء مشروع جاد. لم نستحم طيلة عشرة أيام، وليس فقط بسبب عدم توفر المياه والكهرباء. إذ أنه من المخيف جداً أن يحدث شيء وأنت داخل الحمام. البرد قارص ولا توجد كهرباء كافية لتدفئة البيت. مرت أيام كنا نتدفأ فيها أثناء الطبخ على موقدة النار، وقع قصف قبل أربعة أيام واهتزت الأرض، وكبرت كرة النار وكدنا نحترق، ومنذ ذلك اليوم ونحن نفضل عدم الطهي. نكتفي بأكل الخبز الذي تعده أمي من القمح المتوفر، ونضع معه قليلاً من الزعتر."

على اثر القصف الإسرائيلي تضررت، أيضاً، كافة خطوط توزيع الكهرباء من شركة توليد الكهرباء إلى بيوت المستهلكين، ولذلك فإنه حتى عندما سمحت إسرائيل بإدخال كميات محدودة من السولار الصناعي، لم يكن ممكناً تشغيل شركة توليد الكهرباء على مدار عدة أيام.³¹ شكّل نقل السولار الذي دخل القطاع، من معبر ناحل عوز، إلى شركة توليد الكهرباء مشكلة معقدة امتدت على مدار عدة أيام، بسبب مخاطر الانفجار، والصعوبات في تنسيق نقلها مع سلطات الجيش الإسرائيلي، وتنسيق المرافقة من قبل الأونروا، وبسبب وعورة الطرق³².

شكل خطر التحرك والتنقل في الطرق المعرضة للقصف، صعوبة أخرى، فقد مُنع التقنيين من الوصول إلى منشآت الكهرباء التي تضررت، وتقييم حجم الضرر ومحاولة إصلاحه. فقد أبلغت GEDCO في بداية الهجوم بتوقف عشرة محولات عن العمل في مناطق مختلفة في القطاع، مما أبقى 150,000 شخص بدون كهرباء، ولكن لم يكن بمقدورهم الوصول إلى هذه المواقع³³. بل إن تقنيي GEDCO وجدوا أنفسهم عدة مرات عُرضة لإطلاق نار وقصف، عندما حاولوا إجراء تصليحات في شبكة الكهرباء، الأمر الذي حال دون بقائهم في المكان وإتمام عملهم³⁴. تمكنت GEDCO من إصلاح غالبية الخطوط القادمة من إسرائيل فقط بعد أسبوعين من القصف، بسبب المصاعب في التنسيق مع الجيش الإسرائيلي للوصول إليها. وتم إصلاح بعضها بعد الهجوم فقط³⁵. كان موقف الدولة الذي طُرح أمام محكمة العدل العليا هو أن جهاز الأمن الإسرائيلي، قام بالتنسيق مع الطرف

²⁹ البنود 3-6، 8-9 من تصريح نضال تومان، مهندس ومدير مشاريع في GEDCO، أخذ بتاريخ 4.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009.

³⁰ OCHA، متابعة إنسانية، كانون ثاني 2009، صفحات 7-8، متوفر على www.ochaopt.org.

³¹ البنود 9-10 من تصريح نضال تومان، مهندس ومركز مشاريع في GEDCO بتاريخ 8.1.08 لقضية جمعية مسلك 2009.

³² البند 6 من تصريح د. ليلي أبو غالي، المسؤولة عن شركة توليد الكهرباء في سلطة الطاقة الفلسطينية- غزة، بتاريخ 8.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009؛ OCHA، صورة الوضع في قطاع غزة من قبل المنسق للشؤون الإنسانية، 12.1.09، ص 2، متوفر على www.ochaopt.org.

³³ جاء ذلك على لسان سهيل سكيك، مدير عام GEDCO لإيتمار شاحر من جمعية مسلك، في اتصال هاتفي بتاريخ 31.12.08.

³⁴ جاء على لسان نضال تومان، مهندس ومركز مشاريع في GEDCO، لكيرين تميم من جمعية مسلك، في اتصال هاتفي بتاريخ 31.12.08 وفي البنود 9-10 من

تصريحه المأخوذ بتاريخ 8.1.2009، لقضية جمعية مسلك 2009.

³⁵ وفقاً لما قاله أسامة دبور، مدير قسم العلاقات الخارجية في GEDCO للبيبة حرش من جمعية مسلك عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

الفلسطيني خلال القتال بهدف إصلاح شبكة الكهرباء، "وفقاً للاعتبارات الأمنية والميدانية للقوات في الميدان"³⁶. أما توجهه جمعية مسلك لجهاز الأمن بشأن المس المقصود من قبل إسرائيل بالبنى التحتية وبخطوط تزويد شبكة الكهرباء، والمياه، والمجاري، وبالنسبة للخطوات التي اتخذت لتفادي المس بهذه المنشآت فلم يلق صدقاً³⁷. قيّد النقص الخطير في قطع الغيار، بشكل كبير، قدرة التقنيين والفنيين على إصلاح الخلل، حتى عندما وصلوا للموقع المصاب. بالإضافة إلى قطع الغيار الكثيرة التي كان قطاع الكهرباء في غزة بانتظار تسلمها منذ مدة طويلة، فقد أدت عمليات القصف والأضرار التي خلفتها إلى ازدياد الحاجة إلى هذه القطع وبكميات كبيرة. وبعد جهود وصلت أعلى المستويات في التنسيق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية في رام الله، وافقت إسرائيل في التاسع من كانون ثاني 2009 على إدخال قسم من قطع الغيار اللازمة، ومنها مولدات وأعمدة كهرباء إلى قطاع غزة. لكن إسرائيل قصفت في الثالث عشر من الشهر مخزناً لـ GEDCO، ودمرت نتيجة لذلك قسماً من قطع الغيار التي كانت سمحت بإدخالها لقطاع غزة. تضرر المخزن بشكل بالغ وقدرت الأضرار والخسائر بنحو 400,000 دولار. أما قطع الغيار القليلة التي تبقّت في المخزن فلم تكف لإصلاح الضرر الكبير الذي لحق بشبكة الكهرباء في القطاع خلال الهجوم، والذي قدر حجمه الإجمالي بأكثر من 10 مليون دولار³⁸.

إسقاطات المس بالتزويد بالكهرباء

يتم قطع التيار الكهربائي الاختياري من خلال قطع خطوط الكهرباء التي تستخدم في المستشفيات، وآبار المياه، ومنشآت تطهير مياه الصرف الصحي، والمدارس، والصيديات والعيادات، وكذلك بيوت السكن. إن القدرة على توجيه التيار الكهربائي لقطاعات معينة محدودة للغاية، ولذلك فإن لقطع الخطوط انعكاسات خطيرة على المنازل، أيضاً، وعلى البنى التحتية العامة الضرورية³⁹ كانت هذه الانعكاسات، التي سنورد تفصيلاً لها فيما يلي، بالغة على نحو خاص خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة في شتاء 2008-9، لكنها أضرت بسكان القطاع قبل ذلك، وتواصل المس بهم اليوم، بعد أكثر من نصف عام على الهجوم.

زيادة على ذلك، فإن مجرد النقص في الكهرباء وقطع التيار يسبب ضرراً جسيماً لشبكة الكهرباء نفسها: إذ يجب تشغيل شركة توليد الكهرباء - وهي منشآت معقدة تبلغ كلفتها 250 مليون دولار - بشكل متواصل؛ فتشغيل الشركة وإطافئها بصورة متكررة خلال فترة نقص الوقود، يسبب التآكل، وقد يلحق أضراراً جسيمة. يتم توزيع عبء وقف التيار الكهربائي، على المناطق المختلفة، بواسطة الضغط على مقابس يدوية - وهي عملية يجب أن تتم مرة أو مرتين في العام، ولكن تقنيي GEDCO يضطرون في السنوات الأخيرة إلى القيام بها عدة مرات يومياً. قطع التيار الكهربائي بهذا الشكل المتكرر يزيد من ضياع الكهرباء في الخطوط، ويؤدي لتآكل المعدات

³⁶ قضية جمعية مسلك 2009، بيان محدث من الدولة بتاريخ 13.1.09، البند 43. قدم الائتماس من قبل جمعية مسلك، ومنظمات حقوقية أخرى ضد المس الإنساني

بالسكان في قطاع غزة أثناء الهجوم العسكري نتيجة لانتهيار البنى التحتية. متوفر على موقع www.gisha.org. لمتابعة الائتماس انظر لاحقاً ص ٢٩.

³⁷ رسالة لإيهود براك، وزير الأمن، من المحامية تمار فلدمان من جمعية مسلك، بتاريخ 12.5.09. وفي اتصال هاتفي قالت المحامية روت بار، مساعدة وزير الأمن، للمحامية فلدمان، بتاريخ 7.7.09 إن وزارة الأمن لا تعترف بالرد على الرسالة. توجهت جمعية مسلك أيضاً، من قبل المحامية فلدمان، بتاريخ 14.06.09، للناطق بلسان الجيش (برسالة للوزير زوهر ليفي، منسق العلاقة مع جمعيات حقوق الإنسان في وحدة الناطق بلسان الجيش الإسرائيلي)، ورد الأخير بأن الموضوع قيد العلاج في وزارة الأمن. أما بالنسبة للقسم الموجود بمسؤولية جيش الدفاع الإسرائيلي، أرسل الناطق بلسان الجيش بلاغ في نيسان 2009، الذي لا يتعامل بتاتا بإصابة منشأة الكهرباء، والماء، والصرف الصحي على يد الجيش.

³⁸ ورد في البنود 1-ب-5، والبند 15 في تصريح نضال تومان، مهندس ومدير مشاريع في GEDCO بتاريخ 14.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009، ومن أسامه

ديور، مدير قسم العلاقات الخارجية في GEDCO للبيبة حرش من جمعية مسلك عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

³⁹ البند 9 من تصريح نضال تومان مهندس ومدير مشاريع في GEDCO، بتاريخ 24.1.08 في قضية البسيوني. متوفر على www.gisha.org.

وإلى تعطيلها كليًا أحيانًا. إن قطع التيار الكهربائي بصورة يدوية يعرض حياة تقنيي GEDCo للخطر، بل إن بعضهم أصيبوا وقتلوا خلال القيام بهذه العملية⁴⁰

عرقلة التزويد بالمياه

تزويد المياه بشكل متقطع نتيجة للضربات الإسرائيلية لإنتاج الكهرباء في قطاع غزة، هو جزء من روتين حياة سكان قطاع غزة. قطع المياه لفترات طويلة ومتكررة - الذي وصل إلى حد قطع المياه على مدار أيام وأسابيع أثناء الهجوم على غزة في شتاء 2008-9 - يصعب على سكان غزة مزاوله نشاطهم اليومي والبيهي مثل الاستحمام، وغسل الوجه، وتنظيف الأسنان، وغسل الملابس والأواني. يضطر سكان غزة إلى شراء المياه من شركات خاصة، والاتكال على الجيران وأبناء عائلاتهم من أجل الاستحمام والغسيل، أو تغيير عاداتهم الصحية. النقص الرئيسي في جريان المياه بشكل منتظم هو من نصيب سكان العمارات المتعددة الطوابق - نحو نصف سكان مدينة غزة؛ لأن رفع المياه إلى الطوابق العليا يعتمد على مضخات كهربائية، حتى في الأوقات التي تصل فيها المياه للبنية فإن المياه لا تصل لشقق السكان في حال انقطاع الكهرباء.

غالبية المياه التي يستهلكها سكان غزة، هي مياه جوفية، يتم سحبها من الحوض المائي عبر آبار خاضعة لمصلحة مياه بلديات الساحل (سنسميها مصلحة المياه) وهي الجسم المسئول عن شبكات المياه والمجاري في غزة. توفّر تيار كهربائي منتظم هو ضروري من أجل سحب المياه وإيصالها للمستهلكين. عند انقطاع التيار الكهربائي باستمرار، تعتمد مصلحة المياه على المولدات التي تعمل بالسولار الذي تشتريه من مزود خاص بتمويل من البنك الدولي ومنظمات دولية إضافية.

كثرة الاعتماد على المولدات يؤدي إلى تأكلها، ويسرع تآكل الشبكة ككل، ولكن شبكة المياه تعاني منذ حزيران 2007 من النقص الخطير في المواد وقطع الغيار، كالأنايبب والمصافي، الضرورية لإصلاح وصيانة المنشآت بشكل دائم. زيادة على ذلك، فإنه بسبب الحظر المفروض على دخول مواد البناء والأسمت لقطاع غزة، منذ حزيران 2007 فلم يتم تقريبًا إقامة أية بُنى تحتية جديدة لشبكات المياه والمجاري، ولا أعمال صيانة، أو توسيع وتطوير للبنى القائمة. تمنع القيود الشديدة المفروضة على دخول الأشخاص إلى قطاع غزة، منذ ذلك الوقت، مصلحة المياه من الاستعانة بخبراء خارجيين لتطوير شبكات المياه والصحة في قطاع غزة⁴¹.

ساهم النقص في المواد وقطع الغيار في ارتفاع نسبة فقدان المياه في أنابيب مصلحة المياه في قطاع غزة من 30% عام 2004 إلى 47% عام 2009، وأيضًا في الحاجة لاستخدام المضخات من أجل سحب كميات أكبر. من شأن هذا الأمر أن يؤدي إلى تسريع عملية نضوب الحوض المائي وزيادة ملوحة مياهه، التي بدأت منذ عدة سنوات بسبب السحب الزائد للمياه⁴². عمليًا، وحتى في يومنا هذا فإن نحو 90% من المياه المزودة لسكان غزة غير صالحة للشرب وفق مقاييس منظمة الصحة العالمية، بسبب تسرب مياه البحر للمياه الجوفية. يمكن للمياه العادية في مواسير غزة أن تستخدم لأغراض الاستحمام، المنافع، غسل الأواني والملابس، لكن كي تصلح للشرب فهي بحاجة للتحلية. لذلك فإن غالبية سكان غزة متعلقين بمنشآت تحلية منزلية. وفي غياب التيار الكهربائي، لا يمكن تطهير المياه في البيوت، الأمر الذي يضر بوصول سكان غزة لمياه نظيفة ويضطرهم إلى

⁴⁰ وفق ما أفاد به نضال توماس من GEDCo، مصدر سابق، وأيضًا في البند 10 من تصريحه بتاريخ 8.1.09 لقضية جمعية مسلك 2009، وللحمية ساري باشي ولكيرين تمير من جمعية مسلك، في اتصال هاتفي بتاريخ 16.12.08.

⁴¹ وفقًا لما أفاد به ماهر نجار، نائب مدير عام سلطة المياه، للبيبة حرش من جمعية مسلك عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

⁴² نفس المصدر، CMWU، Effect of Material Delay Report، تشرين ثاني 2008.

شراء الماء من مصانع تحلية خاصة. تعمل مصانع التحلية بمستوى متدن أقل بكثير من قدرتها الحقيقية بسبب النقص في الكهرباء، والمولدات، والسولار وقطع الغيار⁴³. كما أن الإغلاق يُصعب على دخول مواد كيميائية مثل الكلور لقطاع غزة، ومواد ضرورية لتزويد مياه نقية للشرب⁴⁴.

أدى تقييد كمية السولار التي تسمح إسرائيل بإدخالها إلى قطاع غزة منذ تشرين أول 2007 إلى تعطيل آبار غير مرتبطة بالكهرباء، وإلى المس بأداء وعمل باقي الآبار خلال انقطاع التيار الكهربائي⁴⁵. فمنذ تشرين ثاني 2008 لم يدخل السولار تقريباً على الإطلاق، من إسرائيل إلى قطاع غزة، باستثناء السولار المخصص لوكالة الغوث، ومصلحة المياه متعلقة بمخزون السولار المتبقي لدى مزودها، وتبرعات سولار من وكالة الغوث. وبسبب النقص في الكهرباء والسولار، تنجح مصلحة المياه بسحب كميات يومية بمعدل يقضي بالكاد 82% من احتياجات سكان القطاع من المياه الجارية، مما يضطرها إلى قطع المياه يومياً لعدة ساعات عن عشرات آلاف الناس، بالتناوب. وفي الأوقات التي تتوقف فيها شركة توليد الكهرباء عن العمل، تنخفض قدرة مصلحة المياه، فتسد 60% من حاجة السكان فقط⁴⁶. عند إغلاق شركة توليد الكهرباء في كانون أول 2008، عشية الهجوم العسكري على غزة، كان بمقدور 60% من سكان القطاع الوصول إلى المياه فقط لعدة ساعات كل 5-7 أيام⁴⁷.

أضرَّ النقص الشديد في الكهرباء، خلال الهجوم العسكري على غزة في شتاء 9-2008، ضرراً بالغاً في تزويد المياه لقطاع غزة. إذ أصبح جزء كبير من شبكة المياه متعلقاً بعمل المولدات العاملة بالسولار، الذي سرعان ما نفذ⁴⁸. لقد لحق ضرر آخر بشبكة المياه بعد القتال. إذ أن 44% من مجمل أضرار الهجوم، التي لحقت بشبكتي المياه والمجاري طالت الأنابيب التي أصابتها الدبابات عند توغلها في القطاع. بالإضافة لذلك فإن منشآت المياه وتطهير مياه الصرف الصحي فُصفت مباشرة بالطائرات والدبابات على الرغم من أن مصلحة المياه سلمت الجيش الإسرائيلي، مواقعها عبر الصليب الأحمر، لتفادي قصفها⁴⁹. أصيبت شبكة خطوط المياه، على سبيل المثال خلال قصف جوي في النصيرات ومنطقة رفح، الأمر الذي أدى إلى قطع المياه عن عشرات آلاف الناس لمدة وصلت حتى أسبوعين⁵⁰.

واجه تقنيو مصلحة المياه صعوبات في الوصول إلى المواقع المصابة، بسبب الخطر على حياتهم. وفي بعض الحالات، لم يستجب الجيش الإسرائيلي لتوجهات مصلحة المياه لتنسيق موعد لإجراء الإصلاحات الضرورية. وقد وجد بعض تقنيي مصلحة المياه الذين حاولوا أحياناً إصلاح الأضرار بعد تنسيق مع سلطات الجيش أنفسهم معرضين لإطلاق النار في المنطقة المتضررة. وحتى إذا نجحوا في الوصول إلى الموقع، فقد واجه التقنيون صعوبات في إصلاح الخراب، لأنهم لم يملكو قطع الغيار اللازمة⁵¹. وأظهر مسح شامل أجرته مصلحة المياه

⁴³ وفقاً لإفادة أشرف ماجد موشطاحه، مهندس في مصلحة المياه، للبيبة حرش، من جمعية مسلك، في اتصال هاتفي بتاريخ 14.5.09، وفقاً لماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، للبيبة حرش من جمعية مسلك، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

⁴⁴ البنك الدولي، Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development، نيسان 2009، متوفر على- www.worldbank.org.

لاحقاً البنك الدولي، أبريل 2009.

⁴⁵ OCHA، تقرير حول الوضع الإنساني في قطاع غزة، تشرين ثاني 2007 ولغاية حزيران 2008، التقارير متوفرة على www.ochaopt.org

⁴⁶ وفقاً لإفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، لعابدة عبد الباري من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 18.11.2008 ولإيتمار شاحر من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 31.12.08.

⁴⁷ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، تشرين ثاني 2008، ص 8؛ كانون أول 2008، ص 1، متوفرة على www.ochaopt.org

⁴⁸ وفقاً لإفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، البند 7 من تصريحه بتاريخ 4.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009، وفي البند f2 من تصريحه بتاريخ 14.1.09 في هذه القضية.

⁴⁹ CMWU، Damage Assessment Report، Gaza، 19.1.09 – 27.12.08، ص 2، 4-5، 8.

⁵⁰ وفقاً لإفادة ماهر نجار، نائب مدير عام سلطة المياه، البند 2 من تصريحه بتاريخ 14.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009 وللبيبة حرش من جمعية مسلك عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

⁵¹ وفقاً لإفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، بتاريخ 14.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009 وفي اتصال هاتفي مع لبيبة حرش من جمعية مسلك بتاريخ 1.7.09.

لكافة منشآت المياه والصرف الصحي، بعد وقف القتال أن حجم الضرر الذي لحق بالشبكتين يصل إلى ستة ملايين دولار⁵².

نحو 55 بنراً- أي ما يوازي 44% من الآبار التي تخدم سلطة المياه - لم تعمل أيام القتال بسبب النقص في الكهرباء والسولار، أضرار القصف، وعدم توفر قطع غيار والصعوبة في إصلاح الأضرار. عشرات الآبار الأخرى عملت بشكل جزئي⁵³. نتيجة لذلك، وفي أوج الحملة، بقي نحو نصف مليون إنسان بدون مياه جارية، ونصف مليون إنسان آخرين بدون مياه جارية لعدة ساعات يومياً لمدة أسبوع، أما البقية فقد توفر عندهم الماء لعدة ساعات كل يومين أو ثلاثة أيام⁵⁴. منع قطع التيار الكهربائي تطهير مياه الشرب في المنازل عند تجدد جريان الماء، وصعبت خطورة الانفجارات والقصف على السكان، الخروج من منازلهم لشراء المياه العذبة⁵⁵.

نوال سمير من حي الرمال في مدينة غزة، 34 عاماً، أم لستة أطفال، 6.1.09:

" لا ماء عندنا لأن الكهرباء مقطوعة. هذا هو اليوم الثاني ونحن بدون ماء شرب على الإطلاق، حاولت الحصول على مساعدة من الجيران قدر الإمكان، تحدثت مع أحد أصحاب محطات المياه العذبة الذي أبلغني أن الدور كبير جدا. واليوم فقط تمكن من إرسال 250 لترا من الماء، التي سيكون علي استخدامها للطهي والغسل والشرب. إنني أحرم أولادي مرة في الأسبوع، لكنني أغير لهم ملابسهم كل يوم، والآن يوجد الكثير من الغسيل القذر لا يوجد ماء، وقريباً لن يكون هناك ملابس نظيفة [...] مع ستة أولاد في البيت، فإن الأوساخ متراكمة. غالبية أوانينا قذرة، والحياة ليست حياة، لا كهرباء ولا ماء، وفي النهاية سنموت من الأمراض. المياه في المواسير مالحة للغاية، وغير صالحة للطهي. وأنا الآن أتوق فقط لهذه المياه فهذا أفضل من لا شيء".

المس بجهاز النظافة الصحي

مياه المجاري الخام التي تصب في البحر، تلوث مياه الشرب، وأحياناً تدفق مياه الصرف الصحي والمجاري في الشوارع والحقول- هذا كله جزء من نصيب سكان قطاع غزة بشكل أكبر منذ شددت إسرائيل الإغلاق، وحددت حجم إنتاج الكهرباء، وقلصت كميات السولار- وهي عمليات تضرر بقدرة وإمكانات جهاز الصحة في غزة لتوفير بيئة نظيفة وصحية للسكان. وقد كان الضرر جسيماً على نحو خاص في فترة الهجوم العسكري على قطاع غزة، إذ أضيف للقيود العادية أيضاً قصف منشآت المجاري، مما ألحق ضرراً بالغاً بالجهاز كله.

تعاني شبكة المجاري في غزة من غياب التطوير منذ زمن بعيد: صعوبات في التمويل، تصعيد في العنف وغياب الاستقرار السياسي حالاً دون تطوير وتحسين الشبكة. وقد أضيفت إلى هذه المصاعب النقص في الكهرباء والسولار وقطع الغيار ومواد البناء كمحصلة لتشديد الإغلاق على غزة في العام 2007 الأمر الذي سبب تدهوراً إضافياً في الشبكة المهترئة أصلاً.

تحتاج سلطة المياه لتوفر تيار كهربائي منتظم من أجل سحب مياه المجاري من بيوت السكان، وضخها في معامل استحداث المجاري، وتشغيل منشآت التطهير. تستعين سلطة المياه، عند انقطاع التيار الكهربائي، بمولدات

⁵² CMWU, Damage Assessment Report, Gaza, 19.1.09 - 27.12.08, ص 4-5, 8.

⁵³ OCHA، صورة الوضع في غزة بقلم منسق الشؤون الإنسانية، 13.1.09، ص 4 متوفر على موقع: www.ochaopt.org

⁵⁴ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، كانون ثاني 2009، ص 8، متوفر على www.ochaopt.org.

⁵⁵ البند 13 من تصريح ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، بتاريخ 4.1.09 في جمعية مسلك 2009.

للكهرباء تعمل بطاقة السولار من أجل تشغيل أجهزة المجاري. تضطر سلطة المياه إلى توزيع موارد الطاقة المحدودة المتاحة لها بين المجالين اللذين يدخلان ضمن صلاحياتها - التزويد بالمياه ومعالجة المجاري في القطاع؛ وهذا ما يُقضي بالضرورة المسّ بشبكة المجاري في فترة تعاني من نقص في الكهرباء والوقود.⁵⁶ في هذه الفترات يتم تعطيل قسم من محطات ضخ المجاري الأمر الذي يؤدي ليس فقط لإغراق المواقع بالمجاري بل وإلى انسياب المجاري في الطرقات.⁵⁷ كذلك، بالإضافة إلى ذلك ثلاثة معامل التطهير في غزة تعمل بشكل متقطع بسبب النقص في الكهرباء والوقود وقطع الغيار الأمر الذي أدى إلى زيادة كميات مياه المجاري المرسلّة إلى البحر: يتم حاليًا إرسال حوالي 80 مليون لتر مكعب من المجاري إلى البحر - وهي أكثر من نصف كمية مياه المجاري اليومية في القطاع - منها 40 مليون لتر من المجاري الخام و40 مليون لتر من المجاري المعالجة جزئيًا.⁵⁸

إن السباق إلى توزيع موارد الطاقة القليلة بين آبار المياه وبين مضخات المجاري وبين محطات الضخ إلى منشآت التطهير - يُبقي مصلحة المياه في حالة طوارئ دائمة. وتضطر الشبكة إلى العمل على "إطفاء الحرائق" الأمر الذي يصعب عليها التمحور في التطوير والتخطيط للأمد الطويل. في موازاة القيود التي يفرضها على الشبكة النقص في الكهرباء بسبب الإغلاق المشدد منذ حزيران 2007، من غير الممكن إجراء أعمال الصيانة الجارية وتطبيق مشاريع ترميم وتطوير الشبكة. فتنفيذ هذه المشاريع التي خصّصت لها منظمات دولية تمويلًا، محدود بشكل كبير في أعقاب منع إدخال مواد وتجهيزات إلى القطاع.⁵⁹ يؤدي الأمر إلى تداعي الشبكة وتكريس قصورها: إرسال مياه مجاري خام إلى البحر؛ حوالي عشرة ملايين لتر من المجاري الخام التي توجّه يوميًا إلى وادي غزة في الطريق إلى البحر عبر البيئة الطبيعية⁶⁰؛ حوالي 40% من سكان القطاع غير مرتبطين بشبكة المجاري ويستعملون آبار الامتصاص التي تتسرب المجاري منها إلى باطن الأرض بل وإلى تدفقها في الطرقات.⁶¹

يُعرض صب مياه المجاري في البحر، صحة السكان الذي يعيشون في منطقة الشاطئ؛ أو يسبحون على شواطئ غزة، للخطر: إذ عُثر في ثلث شواطئ غزة تقريبًا في العام 2008 على جراثيم تعيش على المجاري من شأنها أن تضرّ بالصحة، كما أن تلوث البحر يضرّ في نهاية الأمر بالأسماك ويعرض أكلها للخطر. إن المجاري التي يسحبها التيار البحري شمالاً من شأنها أن تضرّ، أيضًا بشواطئ إسرائيل⁶². يتم يوميًا نقل عشرات ملايين اللترات من مياه الصرف الصحي إلى البرك والوديان. إن تغلغل مياه المجاري في الأرض يُلوّث المياه الجوفية، وبذلك فإنه يُهدّد مصدر مياه الشرب لسكان القطاع: ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن 26% من الأمراض التي سُجلت في غزة في أواخر العام 2009 نجمت عن مشكلة المياه، كما أن عدد مصادر التلوث في آبار المياه كبر بسرعة. يُعرض تلوث المياه للخطر على نحو خاص حياة الأطفال والنساء الحوامل، وقد يزيد من خطر الإصابة

⁵⁶ وفقًا لما قاله ماهر نجار نائب مدير عام مصلحة المياه، لإيتمار شاحر من جمعية مسلك في حديث هاتفني يوم 31.12.08. OCHA، تأثير النقص في الوقود على الوضع الصحي في القطاع - تلويث مياه البحر 29.4.08، ص 1-2؛ الإغلاق المفروض على قطاع غزة- تقرير الأوضاع الإنسانية، 18-24 كانون ثاني 2008، ص 2، متوفر على www.ochaopt.org.

⁵⁸ وفقًا لإفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، للبيئة حرش من جمعية مسلك، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09 وبحديث هاتفني من تاريخ 1.7.09. Report from the Early Recovery Mapping Workshop، 30.4.09، ص 7، موجود في-www.undp.ps. أنظر مثلاً، رويترز، "البنك الدولي يقول أن مشروع المجاري الذي يشرف عليه بلير في غزة قد ينهار" (بالإنجليزية) 8.6.09، موجود في www.uk.reuters.com.

⁵⁹ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، أيار 2009، ص 13. متوفر أيضًا على www.ochaopt.org.

⁶⁰ البنك الدولي، نيسان 2009، ص 29 (راجع الملاحظة رقم 44).

⁶² OCHA، تقرير مشترك لمنظمات الأمم المتحدة: الوضع الإنساني في قطاع غزة، أيار 2008، ص 3؛ تأثير النقص في الوقود على الوضع الصحي في القطاع- تلويث مياه البحر، 29.4.08، ص 4، متوفر على www.ochaopt.org.

بالسرطان⁶³. في منطقة خان يونس التي تعاني من تغلغل كبير لمياه المجاري إلى المياه الجوفية، عُثر في آبار المياه عام 2008، على مستوى عالٍ من المواد السامة، بل كمية مضاعفة من تلك التي تُحددها منظمة الصحة العالمية. وقد عُثر في 20% من عينات الفحص التي أُخذت من مياه غزة في بداية العام 2009، على تلوث في المياه ينطوي على خطر صحي. في تلك الفترة سُجّل ارتفاع في قطاع غزة في تكرار حالات مرضية ناجمة عن تلوث المياه، وخلل في الصحة العامة، مثل الإسهال الشديد المصحوب بنزف الدماء، ومرض جرثومة الصفري. وفي الثلث الأول من العام 2009، ضوعف مستوى وحجم مرض الإسهال المعوي في أوساط الأطفال مقارنة بالفترة الموازية لها من العام 2008⁶⁴.

في نوفمبر 2008، عشية الهجوم العسكري على القطاع، لم تعمل كما يجب 25 محطة ضخ من أصل 37 في قطاع غزة، بسبب النقص في قطع الغيار، والجودة المتدنية لعمل هذه المحطات⁶⁵. عند وقوع الهجوم العسكري على قطاع غزة في شتاء 2008-9 تضررت، بشكل أكبر، قدرة شبكة المجاري في القطاع على العمل ومعالجة أمر المجاري كما يجب، وذلك في ضوء النقص الشديد في الكهرباء والسولار، والضرر المباشر من القصف، وتراكم الصعوبات في إصلاح الخلل بسبب خطورة الحركة والتنقل في الميدان، وبسبب انعدام قطع الغيار المطلوبة.

عملت محطات سحب وضخ المجاري بصورة جزئية للغاية خلال فترة القتال، وتعطل قسم منها كلياً. نتيجة لذلك تدفقت مياه المجاري في المناطق المأهولة بالسكان، وفي المناطق الزراعية⁶⁶. ألحق القصف الإسرائيلي ضرراً بالمنشآت الصحية، بما فيها أنابيب المجاري، ومحطات الضخ ومعامل التطهير. واجه تقنيو سلطة المياه صعوبات في إصلاح الضرر بسبب خطر القصف، وبسبب انعدام قطع الغيار⁶⁷. تعرض مجمع المجاري في معمل تطهير مياه الصرف الصحي للقصف من قبل إسرائيل، وأغرقت مياهه المنطقة، من خلال تلوين مناطق سكنية وأراضي زراعية. وقد تدفق، إلى حين إصلاح الضرر، بعد أيام من وقف إطلاق النار، نحو 500,000 متر مكعب من المجاري في المزارع، مما أثر سلباً على المياه الجوفية⁶⁸. قوبل طلب مصلحة المياه بتنسيق موعد لإصلاح أنبوب المجاري في بيت حانون، الذي أصيب بالقصف الجوي، برفض سلطات الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي حال دون وقف تدفق المجاري هناك طيلة فترة القتال⁶⁹.

"نتيجة للهجوم الجوي المكثف على قطاع غزة، أصيبت شبكة الأنابيب بضرر جسيم. تدفقت المجاري بكثرة في شوارع وطرق غزة. لا يستطيع رجال الصيانة التوجه لإصلاح الأضرار، سواء بسبب انعدام قطع الغيار، أو بسبب الوضع الأمني الصعب للغاية، وعدم القدرة على الخروج دون أن يكون ذلك محفوفاً بالمخاطر ومجازفة بالحياة. الوضع خطير للغاية ويهدد صحة السكان في قطاع غزة".

⁶³ البنك الدولي، نيسان 2009، ص، 28-31.

⁶⁴ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، شباط 2009، ص 9، 12؛ حماية المدنيين، 09.14.08، ص 3؛ Humanitarian Monitor، May 2009، ص 13، متوفر على www.ochaopt.org.

⁶⁵ وفق إفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، للمحامي يدين عيلام، من جمعية مسلك، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 18.11.08.

⁶⁶ وفق إفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، في البند 23 من تصريحه، بتاريخ 4.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009، وفي اتصال هاتفي مع إيتمار شاحر من جمعية مسلك بتاريخ 6.1.09.

⁶⁷ Damage Assessment Report, Gaza, CMWU، 19.1.09 – 27.12.08، ص 5.

⁶⁸ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، كانون ثاني 2009، ص 8، متوفر على www.ocha.org؛ وفق إفادة ماهر نجار، نائب مدير مصلحة المياه، للبيبة حرش من جمعية مسلك عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

⁶⁹ وفق إفادة ماهر نجار، نائب مدير مصلحة المياه، في البند 2 لتصريحه بتاريخ 14.1.09 في قضية جمعية مسلك 2009 وعبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09 للبيبة حرش من جمعية مسلك.

رفض الجيش الإسرائيلي، أيضاً، طلب مصلحة المياه بتنسيق وصول التقنيين والفنيين لحوض مياه المجاري في بيت لاهيا، الذي كاد بسبب، انعدام الكهرباء أو الوقود لسحب المجاري منه، أن يفيض على جانبيه⁷⁰. وحتى بعد وقف إطلاق النار ظل وضع منشآت المجاري في بيت لاهيا رثاً للغاية: في نهاية آذار 2009 ارتفع سطح مياه المجاري في حوض تصريف المجاري في المكان، مما أدى إلى انهيار إحدى جوانب الحوض وتدفق نحو 50,000 متر مكعب من مياه المجاري بجوار القرية.⁷¹

المس بالخدمات الطبية الصحية

عدا عن الأخطار الصحية التي يتعرض لها سكان غزة، نتيجة لعدم عمل شبكتي المياه والمجاري، تمس القيود المفروضة على إنتاج الكهرباء، وكميات الوقود المسموح بدخولها، أيضاً بخدمات الصحة الطبية لقطاع غزة. فخلال الهجوم العسكري على غزة في شتاء 9-2008 كان الجهاز الصحي في غزة على وشك الانهيار تحت وطأة القصف غير المتوقع، ووصول آلاف الجرحى والمصابين إلى المستشفيات، وبسبب النقص في الكهرباء. وقد اضطر الجهاز الطبي الصحي في قطاع غزة مواجهة وضع كهذا، في الوقت الذي كان فيه الجهاز مُنهكاً بسبب الحصار شبه المحكم طيلة عام ونصف، عانى بسببه الجهاز الطبي من النقص في الأجهزة والمعدات الطبية، والأدوية، وسيارات الإسعاف، وقلة الخبرة والمعرفة، والنقص في التخصصات والتجربة عند الأطقم الطبية، ومن انقطاع التيار الكهربائي في أحيان متقاربة ومتواصلة.⁷²

أدى تقليص كميات الوقود المدخلة إلى قطاع غزة، منذ تشرين أول 2007، إلى ارتفاع في مدة ووتيرة حالات انقطاع التيار الكهربائي في المستشفيات، إلى درجة أنه في تشرين ثاني 2008، عشية الهجوم على القطاع، كان عدد هذه الحالات يفوق العشر ساعات في اليوم. عند انقطاع التيار الكهربائي، تعتمد المستشفيات والعيادات في القطاع، على المولدات الكهربائية، غير المعدّة أصلاً للعمل لفترة متواصلة ومتكررة بهذا الشكل. الاعتماد على المولدات الكهربائية محفوف بالخطر لأن من شأن النقص في السولار، أو أي خلل فني أن يعطل ويعرقل العمل في المستشفيات، بما في ذلك أثناء إجراء العمليات الجراحية.⁷³

تضطر المستشفيات والعيادات في القطاع، في فترات النقص في الكهرباء، إلى تحديد نطاق خدماتها، وتأجيل عمليات جراحية وفحوصات طبية وتقليص نطاق خدمات المختبر⁷⁴. يُصعب انعدام تزويد التيار الكهربائي على تبريد الأدوية، ووجبات الدم، والغذاء، وعلى تبريد الجثث، أيضاً⁷⁵. يؤدي قطع التيار الكهربائي إلى تلف في الأجهزة والمعدات الطبية، والكمبيوترات، وأنظمة الاتصالات المطلوبة لعمل المستشفى، كما يؤدي تجديد التيار

⁷⁰ البند 2 من تصريح ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، بتاريخ 14.1.09، في قضية جمعية مسلك 2009.

⁷¹ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، آذار 2009، ص 10، متوفر على: www.ochaopt.org. وقعت كارثة في نفس المكان في آذار 2007 عندما أغرقت موجة مجاري كبيرة قرية أم نصار المجاورة وأدت إلى مصرع خمسة أشخاص. متوفر على موقع www.ochaopt.org.

⁷² أطباء من أجل حقوق الإنسان - إسرائيل. مبدأ مريض - انتهاكات فظة للحق بالصحة خلال الهجوم الإسرائيلي في غزة، آذار 2009، ص 11-12. متوفر على موقع: www.phr.org.il.

⁷³ وفق إفادة رافت حمدونة، مدير مستشفى الشفاء، لعائدة عبد الباري من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 18.11.08.

⁷⁴ OCHA، صفحة بيانات لمجموعة منظمات حول الوضع الإنساني في قطاع غزة، شباط 2008، ص 2؛ صفحة بيانات عن الوضع الإنساني في قطاع غزة، نيسان 2008، ص 3، متابعة الوضع الإنساني، كانون ثاني 2008، ص 8. التقارير متوفرة على موقع: www.ochaopt.org.

⁷⁵ وفق تصريح د. جميل محمد سليمان علي، مدير المستشفى الحكومي، بيت حنون، بتاريخ 28.1.07 لقضية البسيوني.

الكهربائي، أحياناً، على إتلاف أجهزة. بل أن النقص في التيار الكهربائي يضرب قدرة المستشفيات على توفير بيئة نظيفة وصحية ومعقمة، لأن انقطاع التيار يصعب إنجاز أعمال النظافة، والغسل والتعقيم⁷⁶. كانت أيام الهجوم العسكري على غزة في شتاء 2008-9 بالنسبة لجهاز الصحة في القطاع أيام أزمة شديدة وعصيبة. فعلى مدار 12 يوماً من أيام الهجوم، قُطع التيار الكهربائي عن مستشفى الشفاء، المستشفى المركزي في قطاع غزة، غالبية الوقت⁷⁷. ومنذ بدء الهجوم البري، في 3 كانون ثاني 2009، بقيت جميع المستشفيات في القطاع بدون تزويد مركزي للكهرباء طيلة سبعة أيام اعتمدت فيها كلياً على المولدات الكهربائية⁷⁸، وذلك في الوقت الذي كانت فيه هذه المستشفيات تنوء تحت عبء معالجة آلاف الجرحى، في ظل قتال عسكري متواصل دون توقف، طال المنشآت الطبية، وسيارات الإسعاف والأطقم الطبية⁷⁹.

تشوش عمل وأداء الكثير من العيادات ومحطات الإسعاف الأولي، ومخازن التطعيمات، والمختبرات الطبية في القطاع بسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، والنقص في السولار وتواجد أعداد ضئيلة من أفراد طواقم العاملين⁸⁰. واضطرت المستشفيات إلى تقنين ساعات التدفئة مما عرض صحة المرضى للخطر⁸¹. وكانت حياة المرضى، الذين رقدوا بيوتهم خلال أيام القتال، معرضة للخطر بسبب النقص في الكهرباء، الذي لم يمكن من تشغيل واستخدام الأجهزة الطبية المنزلية التي تعمل بالطاقة الكهربائية، ولا أجهزة التدفئة بصورة منتظمة. يزيد تقليص كميات السولار المسموح بإدخالها من إسرائيل إلى القطاع، من الصعوبات التي تواجهها وزارة الصحة الفلسطينية في تشغيل المولدات الكهربائية الموجودة بحوزتها، مما يهدد عمل المستشفيات. ففي حزيران 2009 نفذ السولار من مستشفى الأطفال المجاور لمستشفى الشفاء، و فقط بعد تدخل الأمم المتحدة سمحت إسرائيل بنقل 30,000 لتر من السولار للمستشفى⁸².

المس بالاقتصاد المنزلي والمصالح الصغيرة

يُعرقل انقطاع التيار الكهربائي، لوقت طويل من ساعات النهار، بشكل كبير سير الحياة العادية لسكان قطاع غزة، الذين تملك قلة صغيرة من بينهم القدرة على استخدام مولد كهربائي منزلي، هذا ناهيك عن المسّ الخطير بتزويد المياه، وعمل شبكات المجاري والصرف الصحي، وجهاز الصحة⁸³. إنَّ ضَرْبَ مختلف مناحي الحياة اليومية، الناجم عن النقص في الكهرباء، يُثقل على كاهل السكان في القطاع وعلى سير حياتهم اليومية، ويضيف إلى الصعوبات والمصاعب التي يواجهونها، في ظل الوضع العام للعمل والبطالة، والوضع الاقتصادي الصعب، وتدني الخدمات، وبسبب القيود وعمليات الإغلاق. ففي أيام الهجوم العسكري على قطاع غزة، انضم الانقطاع المتواصل والمتكرر للتيار الكهربائي والمياه إلى الظروف القاسية والمتطرفة المتمثلة بالقصف الجوي والبحري والبري، مما زاد من العبء المفروض على حياة سكان القطاع.

⁷⁶ وفق إفادات د. حسن خلف، مدير عام مستشفى الشفاء، في قضية البسوي، بتاريخ 26.11.07، بتاريخ 9.1.08.

⁷⁷ وفق إفادة محمود ظاهر، الناطق بلسان منظمة الصحة العالمية في غزة، للبيبة حرش، من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 22.6.09.

⁷⁸ OCHA، صورة الوضع في قطاع غزة، تقرير منسق الشؤون الإنسانية، 7.1.09، ص 2، تقرير أسبوعي حول حماية المدنيين، 15-9 كانون ثاني 2009، ص 4. التقارير متوفرة على موقع: www.ochaopt.org.

⁷⁹ راجع تقرير أطباء بلا حدود، مصدر سبق ذكره، ص 31,6.

⁸⁰ OCHA، صورة الوضع في قطاع غزة، تقرير منسق الشؤون الإنسانية، 5.1.09، ص 2، 14.1.09، ص 2؛ تقرير أسبوعي حول حماية المدنيين، 15-9 كانون ثاني 2009، ص 4. التقارير متوفرة على موقع: www.ochaopt.org.

⁸¹ وفق إفادة، د. حسن خلف، مدير مستشفى الشفاء في غزة، لمي مصالحة- شيايطه من جمعية مسلك في اتصال هاتفي 4.1.09.

⁸² إفادة محمود ظاهر، الناطق بلسان منظمة الصحة العالمية في غزة، للبيبة حرش، من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 22.6.09.

⁸³ راجع، بتسليم، عملية انتقام، ص 10-7.

يصعب النقص في التيار الكهربائي، وبحول عملياً دون استخدام الكثير من الأجهزة الكهربائية التي تعتبر في الأيام العادية أجهزة بديهية لا غنى عنها: مثل تبريد المواد الغذائية والدواء، استخدام المصاعد في المباني متعددة الطوابق، إنارة البيت وتدفئته، تشغيل الغسالة، تسخين الماء للاستحمام، الطبخ والخبز، الاستماع للراديو، مشاهدة التلفزيون، استخدام الحاسوب، وتصفح في شبكة الانترنت وشحن الهواتف النقالة. يضرّ انقطاع الكهرباء أيضاً، بتعليم التلاميذ في المدارس، فهو يُصعب على التلاميذ الذين يدرسون في الوردية الثانية، في مدارس قطاع غزة، بعد الظهر رؤية اللوح، وإعداد واجباتهم المنزلية في البيت في ساعات ما بعد الظهر والمساء⁸⁴، ويؤدي إلى تشويش وإلغاء حصص العلوم والحاسوب في المدارس⁸⁵.

بهاء، 7 سنوات، تلميذ في الصف الثاني، مخيم جباليا، 18.11.08:

" لا أحب انقطاع التيار الكهربائي، فأنا أخاف جداً من الظلمة. أنا أحب، أيضاً، أن ألعب بألعاب الحاسوب، لكنني لا أستطيع بسبب انقطاع الكهرباء [...] لا أعدّ وظائف المنزلية لأنه لا يوجد كهرباء، وفي المدرسة لا أستطيع رؤية ما هو مكتوب على اللوح في الصف، لأنه لا يوجد كهرباء ولا إنارة. يقومون بفتح الشباك لإدخال بعض الضوء للصف، لكننا نشعر بالبرد الشديد، أنا أكره المدرسة في هذه الفترة، وأكره البقاء في غزة".

يؤدي انقطاع التيار الكهربائي المتكرر، إلى تلف أجهزة كهربائية كثيرة وخاصة الثلاجات، بالإضافة لزيادة المصروفات اللازمة لإصلاحها. وفي الفترة التي انقطع فيها التيار الكهربائي، كان هناك نقص شديد أيضاً في غاز الطهي، واضطر سكان كثيرون إلى جمع الأغصان وإشعال النار من أجل الطهي والتدفئة. وخشي مواطنون كثيرون، خلال أيام الهجوم من الخروج من منازلهم للبحث عن طرق لتدفئة منازلهم، وعجزوا في تلك الأيام الباردة عن تدفئة منازلهم التي ظلت، بسبب القصف، بدون شبابيك.

إيهاب أبو زعيتر، 32 عاماً، أب لثلاثة أولاد، من سكان عزبة عبد ربه (شرقي جباليا)، 26.1.09، بدون كهرباء منذ شهر:

" لا توجد إنارة عند أولادي، وهم خائفون طيلة الوقت. المنطقة كلها بدون كهرباء، إنها مثل مدينة أشباح. مخيف جداً في الليل. في الماضي استخدمنا الكهرباء للغسيل، وللخبز، وللتلفزيون، ولأن نغسل ملابسنا يدوياً، ولا نخبز الخبز، ولا نشاهد التلفزيون [...] ولأنه لا يوجد كهرباء خلال الحرب، فقد رمينا بـ 15 كغم من اللحم بعد أن تلفت. والآن لا نشترى اللحم، ونقتات على المعلبات [...] إننا نعيش كما في أيام القرون الوسطى. فنحن نستخدم النار للطهي، لأنه لا يوجد غاز. نوقد النار داخل البيت حتى يتدفأ الأولاد، البرد قارص لأنه لا توجد شبابيك ولا أبواب فقد تهدمت كلها بفعل قصف منزل الجيران [...]، هذا الشهر هو شهر بارد جداً. لا نستطيع النوم بدون النيران، ونبقها مشتعلة طيلة الليل، وأنا أخاف من اندلاع حريق أو أن يحترق أبنائي من النار. الأولاد غير معتادين على مثل هذه الحياة، والأمر صعب للغاية بالنسبة لهم".

يضرّ الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، والنقص في قطع الغيار، أيضاً، بورشات العمل التي تُنتج وتُسوق المواد الغذائية الطازجة، مثل محلات الجزارة، والمخابز⁸⁶، وفي فرع الزراعة، المتعلق بالكهرباء والسولار لري المناطق الزراعية، وتدفئة أقنان الدواجن وتشغيل سفن وقوارب الصيادين. وعدا عن المس بأصحاب الورشات، والصيادين والمزارعين فقد تضرر توفر الأغذية لمجمل الجمهور في القطاع نتيجة لأزمة الكهرباء⁸⁷.

⁸⁴ وفق إفادة مدير المدرسة الابتدائية في مخيم جباليا لجمعية مسلك، بتاريخ 16.11.08.

⁸⁵ OCHA، متابعة الأوضاع الإنسانية، تشرين ثاني 2008، ص 10، متوفر على: www.ochaopt.org

⁸⁶ وفق إفادة أبو جمال الجرمي، رئيس جمعية أصحاب المخابز في غزة، لعائدة عبد الباري، من جمعية مسلك، في اتصال هاتفي بتاريخ 18.11.08.

⁸⁷ OCHA، صورة الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة- تأثير الإغلاق على القطاع، 15.12.08، ص 3؛ تقرير أسبوعي حول حماية المدنيين، 25.2.3.09، ص 3، تقرير داخلي لوكالات منظمة الأمم المتحدة: الوضع الإنساني في قطاع غزة، أيار 2008، ص 1. التقارير متوفرة على موقع: www.ochaopt.org.

خلفية: واجبات إسرائيل القانونية تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة

تقع على كاهل إسرائيل واجبات قانونية لضمان النشاط السليم والسوي لشبكات البنى التحتية في قطاع غزة. ينبع هذا الواجب، أولاً وقبل كل شيء، من مبدأ أساسي في القانون الإنساني الدولي والذي يفرض على إسرائيل أن تهتم بسلامة واحتياجات السكان المدنيين، الخاضعين لسيطرتها، والدفاع عن أجساد، وكرامة وحقوق السكان الذين ينتمون لهذه المجموعة السكانية⁸⁸.

وفقاً لقوانين المواجهة العسكرية، يكون الجيش ملزماً بتوفير احتياجات سكان قطاع غزة، والاهتمام بضمان أداء وعمل الأجهزة المدنية خلال القتال⁸⁹. أقرت محكمة العدل العليا، قبل فترة وجيزة، أن واجب القائد العسكري، وفق القاعدة الأساسية المذكورة أعلاه هو واجب مضاعف: "أولاً عليه الامتناع عن العمليات التي من شأنها المس بالسكان المحليين. هذا هو واجبه السلبي؛ ثانياً عليه اتخاذ الخطوات اللازمة، وفق القانون، لضمان عدم المس بالسكان المحليين. هذا هو واجبه الإيجابي... كلا الواجبين [...] يجب تنفيذهما بدرجة معقولة ومنطقية وفق احتياجات الزمان والمكان"⁹⁰. والجيش ملزم خلال القتال بالتمييز بين الأهداف المدنية، غير الشرعية، وبين الأهداف غير المدنية، وأن يحافظ على مبدأ التناسب الكمي في حجم الضربة حتى عند قصفه لأهداف شرعية⁹¹. زيادة على ذلك، وكما حددت المحكمة العليا في قضية رفح، تقع على عاتق القائد العسكري مسؤولية توفير في منطقة القتال معدات كافية لتلبية الاحتياجات الضرورية للسكان المحليين، وعليه أن يأخذ هذا الأمر بالحسبان في إطار استعداداته عشية الخروج للحملة العسكرية. "إن هذا الأمر يُلزم بناء بنية تحتية لائقة، واستعداد لوجيستي قُبيل اتخاذ أية خطوات عسكرية"، وبضمن ذلك "إعداد وسائل بديلة للبنى القائمة التي بالإمكان أن تتضرر"⁹².

إن واجب إسرائيل بحماية السكان، ساري المفعول، أيضاً، في حالة المواجهة العسكرية، وفي غياب هذه المواجهة طالما ظلت إسرائيل تمارس سيطرتها على السكان المدنيين وعلى حياتهم. تواصل إسرائيل فرض سيطرة كهذه في القطاع، نتيجة لتحكمها وسيطرتها على المجال البحري، والجوي والبري للقطاع، كما تفعل ذلك عبر أجهزة الحكم والإدارة المركزية في القطاع. وفقاً لمنظور جمعية مسلك، فإن هذه السيطرة تتماشى مع "السيطرة الفعلية" التي تُلزم تطبيق القوانين المتعلقة بواجبات الاحتلال⁹³. وحتى إذا لم تُطبق كافة القوانين الدولية بخصوص سلطة الاحتلال وواجباتها، فإنه وفق قرارات محكمة العدل العليا مجرد استمرار السيطرة على المعابر، وجعل سكان القطاع يعتمدون على إسرائيل، على مدار سنوات الحكم العسكري الطويلة، يفرض على إسرائيل واجبات تجاه

88 Art. 27 of the Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in , Time of War, August 12, 1949, 75 U.N.T.S. 287 (فيما يلي سننظر إليها باسم معاهدة جنيف الرابعة) ; Art. 46 of the Hague Convention IV - Laws and Customs of War on Land, 18 October 1907, 36 Stat. 2277, 1 Bevans 631, 205 Consol. T.S. 277, 3 Martens Nouveau Recueil (ser. 3) 461.

89 البنود 23, 19, 16, 13, 3, و 30، من معاهدة جنيف الرابعة.

90 التماس إلى محكمة العدل العليا 4764/04، أطباء لحقوق الإنسان ضد قائد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في غزة، قرار ن ح (5) 396,385 (2004). الذي دقق في الالتزامات القانونية للقائد العسكري على السكان المدنيين في رفح، في فترة القتال في رفح في عام 2004. (لاحقاً: قضية رفح)

91 أورنا بن نفتالي، ويوفال شني، القانون الدولي بين الحرب والسلام، 157-154 (2006)

92 قضية رفح، ص 411، حسب قرار المحكمة.

93 جمعية مسلك، "محتلون منقطعون: المكانة القانونية لقطاع غزة"، كانون ثاني 2007، متوفر على موقع: www.gisha.org

سكان قطاع غزة⁹⁴. وعليه، وسواء كان ذلك بحكم القانون الدولي، أو بحكم معايير مذهب ما بعد الاحتلال، أو حتى وفق مبادئ عامة في القانون الإداري- فإن المبدأ الأساسي والبسيط هو : السيطرة تولد المسؤولية⁹⁵. إن مسؤولية وواجب الدفاع عن حياة وكرامة سكان قطاع غزة، مثبت، أيضاً، في نصوص قوانين حقوق الإنسان، التي تسري دائماً بموازاة القوانين الإنسانية⁹⁶، وفي مقدمتها الحق في الحياة، الذي هو حق أساسي لا نقاش فيه، ويجب حمايته في حالات الطوارئ كما في الحالات العادية⁹⁷، وذلك وفق القانون الدولي والقانون الإسرائيلي على حد سواء⁹⁸.

هذه الادعاءات وغيرها، وجهت الالتماسات الثلاثة التي رفعها اتحاد الجمعيات لحقوق الإنسان، عبر جمعية مسلك، ضد سياسة دولة إسرائيل التي تُضَرّ بالأداء اللائق لبنى شبكات الكهرباء والمياه والمجاري في غزة: الالتماس في قضية **البيوني**، الذي رفعته جمعية مسلك وعدالة، والالتماسان الآخران في قضايا جمعية مسلك، 2008 و2009. وعلى الرغم من أن المحكمة، بل والدولة، لم تعترض في الرد، على أن على إسرائيل واجب الاهتمام بالاحتياجات الضرورية للسكان المدنيين في قطاع غزة، إلا أن الالتماسات رفضت جميعها؛ ويمكن لتحليل ردود الدولة، وقرارات المحكمة، والرواية السياسية في صلبهما أن يوضح سبب وكيفية رفض الالتماسات.

من التقييد المحسوب إلى فقدان السيطرة: تآكل في الرواية العادلة

قضية البيوني

كما ذكر أعلاه، فقد كان الالتماس الأول حول موضوع الكهرباء والوقود (قضية البيوني). وقد رفع الالتماس لمحكمة العدل العليا على أثر قرار المجلس الوزاري المصغر للشؤون السياسية والأمنية في سبتمبر 2007، تقليص كمية الكهرباء والوقود المخصصة لقطاع غزة، وذلك رداً على إطلاق صواريخ القسام من القطاع باتجاه بلدات جنوب إسرائيل. وطالب الملتمسون (سكان فلسطينيون يعيشون في قطاع غزة، نائب مدير مصلحة المياه في غزة، ومنظمات حقوق إنسان فلسطينية في إسرائيل، قامت بتمثيلهم جمعية مسلك ومركز عدالة- بأن هذا التقليص غير قانوني، لأنه يهدف إلى ممارسة ضغوط على حماس بواسطة عقوبات جماعية على السكان المدنيين. وحذر الملتمسون من أن تقييد حصص الكهرباء والماء، سيؤدي إلى مسّ خطير بحقوق ورفاهية سكان غزة، وذلك خلافاً لالتزامات إسرائيل وواجباتها بموجب القانون الدولي والقانون الإسرائيلي⁹⁹.

لم تعترض الدولة في ردها، على أن عليها واجبات إنسانية. ولكن بعد فحص قانوني لنصوص وأوامر القانون الدولي الإنساني، توصل ممثلو الدولة إلى الاستنتاج بأن القرارات كانت نوعاً من "الحرب الاقتصادية" الشرعية طالما توفر فيها شرطان: أولاً ألا يمس التقليص بالحد الأدنى الإنساني المطلوب بموجب القانون الدولي¹⁰⁰؛

⁹⁴ راجع قرار المحكمة في قضية البيوني، حيث حددت المحكمة أن مجرد السيطرة على المعابر، يحمل إسرائيل مسؤولية قانونية مضاعفة (لم يُنشر، 30.1.08). متوفر أيضاً elyon1.court.gov.il

⁹⁵ جمعية مسلك وأطباء من أجل حقوق الإنسان- إسرائيل، "من يحمل مفاتيح معبر رفح؟"، آذار 2009، متوفر على موقع www.gisha.org

⁹⁶ راجع: CCPR/CO/78/ISR (2003) U.N. Doc. Concluding Observations of the Human Rights Committee, Israel, U.N. Doc. Para. 11 of

⁹⁷ Art. 4 of the International Covenant on Civil and Political Rights, 16 December 1966, G.A. res. 2200A (XXI), 21 U.N. GAOR

Supp. (No. 16) at 52, U.N. Doc. A/6316 (1966), 999 U.N.T.S. 171; Human Rights Committee, General Comment 14, Article 6

(Twenty-third session, 1984), U.N. Doc. HRI/GEN/1/Rev.1 at 18

⁹⁸ الحق في الحياة والكرامة، المنصوص عليه في القانون الأساسي: حرية الإنسان وكرامته، 1992، المشتق من مبدأ قدسية الحياة، الذي يشكل مبدأ أساسياً في القانون الإسرائيلي.

⁹⁹ راجع كتاب الالتماس، بتاريخ 28.10.07، متوفر على موقع www.gisha.org

¹⁰⁰ البند 23 من رد الدولة بتاريخ 1.11.07، متوفر على موقع www.gisha.org

والثاني أن تجري إسرائيل "متابعة متواصلة" بالنسبة لتأثير تقليص كميات الوقود، على الخدمات الضرورية لضمان منع المس بالاحتياجات الإنسانية الأساسية¹⁰¹. (التشديد من إضافتنا).

ادعى الملتمسون ضد الادعاء القائل "بالحد الأدنى الإنساني" أنه سقف قانوني غير منصوص عليه في المواثيق، ذلك أن المصطلح "الحد الأدنى الإنساني" غير معرف ولا محدد، بل إنه غير مدرج في القانون الدولي الإنساني، فكم بالحري كون القانون الإنساني الدولي، لا يسمح بإساءة مقصودة في وضع السكان لحالة من "الحد الأدنى الإنساني". أعرب الملتمسون عن قلقهم من أن إدخال مصطلح ضبابي كهذا إلى الخطاب القانوني المتعلق بالتزامات دولة إسرائيل تجاه السكان المدنيين في غزة من شأنه أن يؤدي إلى تآكل في حقوق السكان، والمس بصورة حقيقية بوسائل معيشتهم، وهو ما حدث فعلاً على أرض الواقع.

الشرط الثاني الذي حدده محامي الدولة (النيابة العامة) - شرط المتابعة - يحمل في طياته فرضية بأن قدرة متابعة كهذه موجودة فعلاً. أي أن إسرائيل تسيطر فعلاً على الأوضاع؛ يداها على ماسورة المياه، وعيونها تحرس احتياجات السكان. من هذا المنطلق وعدت الدولة بأنها تسيطر على الوضع ولن تسمح له بأن يتدهور لدرجة المس بالاحتياجات الضرورية للسكان. وعدت ولم تف.

أعلن الجهاز الأمني، في إطار الاستعدادات لمواجهة محكمة العدل العليا، عن تحديد سقف "الحد الأدنى الإنساني" بـ 2.2 مليون لتر من السولار الصناعي، أسبوعياً¹⁰²، وذلك مقابل 3.5 مليون لتر من السولار الصناعي المطلوبة أسبوعياً من أجل تشغيل شركة توليد الكهرباء في غزة بكامل قوتها الحالية¹⁰³. بالنسبة لتزويد الكهرباء، فقد قرر جهاز الأمن الاكتفاء بالمرحلة الأولى بتقليص حجمه 5% من الكمية التي تزودها إسرائيل في ثلاثة من 10 خطوط توصل الكهرباء من إسرائيل إلى القطاع.

بعد مداوات وتعديلات متتالية، قبلت المحكمة بموقف الدولة، القائل بأن كمية السولار الصناعي والكهرباء التي أعلن جهاز الأمن عن عزمه تزويد القطاع بها، تستوفي الاحتياجات الإنسانية للسكان في القطاع. واختارت المحكمة تجاهل الادعاءات القانونية المناهضة التي كانت في صلب القضية - "العقوبات الجماعية" المحظورة وفق ادعاء الملتمسين، مقابل "حرب اقتصادية" شرعية وفقاً لموقف المدعى عليهم - واكتفت المحكمة بتعهدات الدولة بالمحافظة على تزويد ثابت لكميات من السولار الصناعي المحددة، ومتابعة احتياجات السكان الإنسانية الضرورية. وهذا ما جاء في نص القرار:

"مع التأكيد: أنه خلال المداوات في الالتماس، عادت الدولة وأكدت التزامها بمتابعة الوضع الإنساني في قطاع غزة، وفي هذا الإطار، تأكد لنا في تصريحات مختلفة من المدعى عليهم، أن هذا الالتزام مطبق بكل مسؤولية وجدية، وأن جهاز الأمن يجري تقديراً أسبوعياً للوضع بهذا الخصوص، الذي يعتمد أيضاً على الاتصالات مع جهات فلسطينية في قطاعي الكهرباء والصحة، وأيضاً، بالاعتماد على اتصالات مع منظمات دولية"¹⁰⁴ (تم إضافة تعليم العبارات من قبلنا).

ويثير الاهتمام على نحو خاص، هنا، رد الدولة، الذي اعتمدت عليه المحكمة - والذي يقول، أنها تتابع بشكل دائم الوضع الإنساني في قطاع غزة، عبر تقارير من جهات فلسطينية ومنظمات دولية، من أجل

¹⁰¹ نفس المصدر، البند 17.

¹⁰² راجع بيان الدولة بتاريخ 10.1.8. متوفر على: www.gisha.org

¹⁰³ تصريح رفيف مليحة مدير مشروع في شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة، بتاريخ 12.5.08، والذي أرفق كملحق رقم 2، بالتماس قضية جمعية مسلك 2008.

متوفر على موقع: www.gisha.org

¹⁰⁴ البند 19 من قرار المحكمة في قضية البسيوني، راجع أعلاه الملاحظة رقم 94.

التأكد بأن الاحتياجات الإنسانية لسكان غزة متوفرة، بناءً على تقارير من جهات فلسطينية ومنظمات دولية، وذلك في الوقت الذي قدمت فيه جهات فلسطينية موثوقة ومنظمات دولية مذكرات تدعم الالتماس، وتحدث عن مس حقيقي بشبكات البنى التحتية المدنية نتيجة لسياسة الإغلاق التي تتبعها إسرائيل.¹⁰⁵

قضية جمعية مسلك 2008

بعد أشهر معدودة، قلص جهاز الأمن تزويد السولار الصناعي وباقي أنواع الوقود والمحروقات إلى ما تحت سقف "الحد الأدنى الإنساني"، الذي حدده الجهاز، وذلك رداً على هجوم مسلحين فلسطينيين على مواطنين إسرائيليين، عملوا في معبر نقل الوقود، ناحل عوز، في نيسان 2008. وقد أغلق جهاز الأمن، على مدار خمسة أسابيع معبر الوقود في ناحل عوز لفترات متقطعة بحجة أن الأخطار والتهديدات لا تُمكن فتح المعبر. وحتى عندما تم فتح المعبر، فقد واصلت الجهات المسؤولة عن المعبر تحديد كميات الوقود التي سُمح بمرورها عبر المعبر ومنعت "سد" النقص الذي تراكم في الأيام التي أُغلق فيها المعبر. نتيجة لذلك تم في نيسان- أيار 2008، نقل 75% فقط من كمية السولار الصناعي التي التزمت بها الدولة أمام المحكمة و57% من الكمية اللازمة لتشغيل شركة توليد الكهرباء كما يجب. تزايدت فترات انقطاع الكهرباء، وسط إلحاق الضرر بمنشآت سحب وضخ المياه، والمستشفيات، وجهاز التعليم والخدمات الضرورية الأخرى¹⁰⁶.

قدمت جمعية مسلك، على اثر ذلك التماساً إضافياً حول موضوع تزويد الوقود والمحروقات، باسمها وباسم ثمانية منظمات حقوقية إضافية، بتاريخ 13.5.08¹⁰⁷. وطالب الملتمسون في الالتماس من المحكمة إلزام الدولة برفع القيود المفروضة على تزويد الوقود، أو على الأقل الالتزام بقرارات المحكمة في قضية البسيوني، والوفاء بتعهداتها بتمكين تزويد "الحد الأدنى الإنساني" الذي أفسمت على حمايته وتوفيره¹⁰⁸. أشار الملتمسون إلى أن وجود تهديدات أمنية ومخاطر عند معبر ناحل عوز، من شأنه أن يثبت فقط الإشكالية المرتبطة بسياسة التقليل الموجهة، والتي تمنع من شركة توليد الكهرباء تخزين كميات إضافية من السولار تُمكنها من مواصلة العمل حتى أثناء إغلاق معبر الوقود.

لم تُنكر الجهات المختلفة في جهاز الأمن، عبر المكاتبات مع جمعية مسلك، المس بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان. ففي رد على الجلسة التمهيدية لمحكمة العدل العليا، في مسألة الوقود، ردّ الرائد الجنرال بنيامين من قسم القانون الدولي، الخاضعة للمدعي العسكري الرئيسي، أن "الضائقة المذكورة في رسالتكم، معروفة للسلطات المختصة، التي تتابع بشكل دائم تغيير الظروف والتطورات الميدانية بغية توفير حلول ملائمة لها"¹⁰⁹. وفي رد الدولة على ادعاءات الملتسمين بأن السلطات لا توفر حلولاً ملائمة لضائقة السكان المدنيين في غزة، قال محامي الدولة إنه لم يطرأ أي تغيير على السياسة التي أعلنتها وزير الأمن في قضية البسيوني، وأن التشويشات الصعبة في عمل معبر الوقود في ناحل عوز نشأت فقط بفعل الوضع الأمني والتهديد على المعابر.

¹⁰⁵ تصريحات من ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، السيد جميل علي، مدير المستشفى الحكومي في بيت حانون، التي تم إرفاقها بالالتماس في قضية البسيوني. راجع أيضاً تصريحات مشفوعة بالقسم أرفقت رداً على موقف المدعي ضدّهم، بتاريخ 27.11.2007 في إطار قضية البسيوني، وأيضاً تصريح من إيسيدرو نبارو، مدير عام تنفيذي لبرنامج العمل المحلي لمنظمة Oxfam Great Britain؛ حسن خلف، مدير عام مستشفى الشفاء، ونضال تومان، مهندس ومدير مشاريع في GEDCO، التصريحات متوفرة على موقع جمعية مسلك: www.gisha.org.

¹⁰⁶ راجع التفاصيل ص 106.
¹⁰⁷ كتاب الالتماس. قضية جمعية مسلك 2008.

¹⁰⁸ نفس المصدر، البنود 61-77.

¹⁰⁹ رد تمهيدي على التماس لمحكمة العدل العليا، بتاريخ 11.5.2007، أرفق كملحق ع/14 بكتاب الالتماس في قضية البسيوني.

تفهمت المحكمة، وقبلت وأقرت أن النقص في الوقود، والانعكاسات الصعبة لذلك على قطاع غزة، ليست ناجمة من تقليص مقصود قام به جهاز الأمن في نقل الوقود، وإنما " نتيجة لأداء وإدارة سلطة حماس والضرورات الأمنية التي على إثر الأحداث يتسبب بها الجانب الفلسطيني".¹¹⁰ وحددت المحكمة أنه في حالة كان هناك خطراً حقيقياً ولملومسا على حياة الناس في المعابر، فهناك مبرر لتقليص كمية الوقود المزودة، حتى تحت نفس سقف "الحد الأدنى الإنساني" الذي أعلنته المحكمة في قضية البسيوني.

تدلّ تصريحات الدولة وقرارات المحكمة على أن جهاز الأمن غير قادر على منع التدهور إلى ما تحت سقف الحد الأدنى الإنساني، الذي حددهته الدولة بنفسها وهو ما يناقض تعهد الدولة بأن تزويد الوقود تحت السيطرة وأن التقليص لن يؤدي إلى المسّ بالسكان. زيادة على ذلك فقد رفضت المحكمة طلب الملتزمين بأن "تعوّض" إسرائيل عن منع أو تخفيض كميات نقل الوقود عبر المعابر، من خلال قيامها بنقل كميات أكبر عندما لا يكون هناك خطر أمني، وهو ما من شأنه أن يدل على وجود سياسة تقليص موجهة.

إن تطور الأحداث في قضية **جمعية مسلك 2008** يثبت أن تقليصاً مقصوداً بتزويد كميات "الحد الأدنى الإنساني الأدنى"، يقود حتماً - سواء كان ذلك مقصوداً، أم نتيجة لفقدان السيطرة - إلى هبوط إلى ما تحت "الحد الأدنى" الذي حددهته إسرائيل، وإلى المسّ بالاحتياجات الإنسانية الأساسية للسكان.

قضية جمعية مسلك 2009

وفت إسرائيل، في الأشهر التي تلت سريان اتفاق التهدئة بين إسرائيل وحماس، من حزيران 2008، بغالبية التزاماتها بالسماح بتزويد كميات الوقود التي عرّفتها بأنها "الحد الأدنى الإنساني"، بل ومكنت نقل كميات أكبر بقليل.¹¹¹ مع ذلك، واصلت إسرائيل فرض قيود من حين لآخر على نقل الوقود إلى غزة، رداً على انتهاك اتفاقية التهدئة، حتى عندما لم يكن هناك خطر يُهدد المعابر. بل إن جهات رسمية صرّحت علناً أن خرق اتفاقية التهدئة سيقود إلى "رد" يتمثل بإغلاق المعابر.¹¹² ومع انهيار اتفاق التهدئة يوم 4.11.08 أوقفت إسرائيل نقل السولار العادي والبنزين، كلياً، وفي الأشهر التي تلت ذلك، قلصت نحو 70% من كميات السولار الصناعي، التي كانت التزمت بها، والتي حدّتها بأنها "الحد الأدنى الإنساني". وكما هو مفصل أعلاه، فقد أفرغت إسرائيل، بهذه الوسائل قطاع غزة من مخزون السولار الصناعي، ومست بشكل جسيم بالقدرة على إنتاج الطاقة الكهربائية في شركة توليد الكهرباء في غزة. هذا وقد حذرت جمعية مسلك مرات لا حصر لها من الانعكاسات الخطيرة لهذه السياسة، ولكن دون جدوى.¹¹³

شهد الوضع الميداني تصعيداً نتيجة لانهيار اتفاق التهدئة - تعاضم إطلاق الصواريخ على إسرائيل وأغلقت المعابر. وعندها، في نهاية شهر كانون أول 2008 بدأت إسرائيل هجوماً عسكرياً مكثفاً ضد قطاع غزة.

¹¹⁰ البند 11 من قرار المحكمة في قضية **جمعية مسلك 2008**، متوفر على موقع: elyon1.court.gov.il

¹¹¹ في الفترة بين 1.7.08 ولغاية 31.10.08 سمحت إسرائيل بنقل نحو 2.5 مليون لتر من السولار الصناعي إلى قطاع غزة، بشكل أسبوعي تقريبا، وفق إفادة جهات فلسطينية عند معبر ناعل عوز لجمعية مسلك.

¹¹² جمعية مسلك، "الإغلاق على غزة: عقاب جماعي"، كانون أول 2008، متوفر على موقع: www.gisha.org

¹¹³ رسائل رسمية بتاريخ 9.11.08، و10.11.08 من جمعية مسلك على وزير الأمن، إيهود براك ومنسق عمليات الحكومة في المناطق، الجنرال (احتياط) عاموس غلاد؛ رد بتاريخ 10.11.08 من المستشار القانوني لجهاز الأمن، المحامي أحاز بن أري، لجمعية مسلك. رسائل بتاريخ 16.11.08، و20.11.08، و25.11.08 من جمعية مسلك للمستشار القانوني لجهاز الأمن، المحامي أحاز بن أري؛ رد بتاريخ 11.12.08 من المحامي أحاز بن أري لجمعية مسلك؛ رسالة بتاريخ 17.12.08 من جمعية مسلك لوزراء حكومة إسرائيل؛ رد بتاريخ 23.12.08 من المحامي أحاز بن أري لجمعية مسلك؛ رسائل بتاريخ 24.12.08 من جمعية مسلك للمحامي أحاز بن أري؛ رسائل بتاريخ 1.1.09 و4.1.09 من جمعية مسلك لوزير الأمن إيهود براك.

دفع الضرر الكبير الذي طال المنشآت الإنسانية في غزة، وما تبعه من شلّ لعمل شركة توليد الكهرباء، وقصف خطوط التيار العالي خلال العملية العسكرية، كما ورد ذكره أعلاه، جمعية مسلك ومثيلاًتها من الجمعيات للتوجه للمرة الثالثة لمحكمة العدل العليا حول موضوع تزويد الكهرباء والوقود لقطاع غزة.¹¹⁴

قُدّم الالتماس بتاريخ 7.1.09 باسم تسعة منظمات لحقوق الإنسان في إسرائيل، وكان موضوعه الرئيسي الأزمة الإنسانية الخطيرة للسكان المدنيين في غزة من جهة، والتزامات إسرائيل باحترام وضمّان هذه الاحتياجات، من جهة أخرى. أكد الالتماس على واجبات الجيش بالعمل وفق القانون الدولي والإسرائيلي، لافتة إلى قرار محكمة العدل العليا في قضية رفح، الذي حدد أن واجب القائد العسكري يحتم عليه الاستعداد لتوفير احتياجات السكان المدنيين مسبقاً وقبل الخروج لمهمته العسكرية.¹¹⁵ وادّعى الملتزمون أمام المحكمة أن عناصر الجيش وجهاز الأمن عملت، وخلافاً لهذه الواجبات، وبشكل مقصود لإفراغ قطاع غزة من مخزون الوقود وضرب شبكة الكهرباء.

لم يعترض الجهاز الأمني على حقيقة أن كثيرين من سكان قطاع غزة ظلوا بلا كهرباء ولا ماء، أو على حقيقة أن شبكة المجاري المنهارة، هددت بمكاره وأخطار بيئية، وعرّضت سلامة الجمهور وصحته للخطر. ولم يعترض ممثل الدولة، النائب العام، على الواجبات القانونية الملقاة على دولة إسرائيل بالاهتمام بسلامة واحتياجات السكان المدنيين في قطاع غزة. إلا أنهم ادّعوا أن الأضرار التي لحقت بالبنى التحتية هي نتيجة عرضية مصاحبة للقتال وأن الجيش يبذل قصارى جهده لتخفيف الأضرار التي تصيب البنى المدنية ومنع كارثة إنسانية في قطاع غزة.¹¹⁶

أجرت محكمة العدل العليا نقاشاً عاجلاً في الالتماس، ونقاشاً آخر، وطالعت بين النقاشين آخر المُستجدات، وفق ما ورد في تصريحات الملتسمين والمدعى عليهم. وفي النهاية تبنت المحكمة موقف الدولة ورفضت الالتماس عبر تحديدها بأن إسرائيل، ملزمة فعلاً، وفق القانون الدولي، بحماية السكان المدنيين وإحقاق حقوقهم الأساسية خلال القتال، إلا أن الظروف والشروط الميدانية تصعب ذلك، وذلك على الرغم من الجهود الكثيرة التي يبذلها الجيش في هذا الاتجاه.¹¹⁷

ولكن عندما يكون مئات آلاف المواطنين محرومين من المياه الجارية لمدة أسابيع؛ وعندما تنهار شبكة المجاري، وعندما يُعرقل أداء وعمل المستشفيات، في الوقت الذي يطلب فيها أن تعمل أكثر فأكثر، فلا يمكن الاكتفاء فقط ببذل الجهود والمحاولة. ويكون الأمر أضعاف أضعاف ذلك عندما يكون مصدر انهيار هذه الأجهزة كامن أو لا وقبل كل شيء بعمليات تقليص وحظر تُبادر إليها إسرائيل. لقد أثبت الوضع الميداني أن الدولة لم تنجح في الوفاء بتعهداتها، وبالتالي كان يجب أن يؤدي ذلك إلى نقل مسؤولية إثبات أنها تصرفت كما يجب، إلى كاهل الدولة. ولكن وبدلاً من تحميلها هذه المسؤولية، فقد قبلت المحكمة بموقف الدولة وامتنعت عن فحص الخطوات التي قامت بها الدولة لمنع هذا التدهور وللوفاء بالتزاماتها فحصاً عميقاً.

كان يمكن لحجم الضرر الناجم عن القتال أن يكون أقلّ بصورة ملموسة وبالغّة، وأن تكون فرص الإصلاح أضعاف أضعاف حجمها الحالي لو لم تمنع إسرائيل إدخال السولار الصناعي لإنتاج الكهرباء، ولو لم تحظر

¹¹⁴ انظر كتاب الالتماس، متوفر على: www.gisha.org

¹¹⁵ انظر الملاحظة رقم 89 أعلاه.

¹¹⁶ رد الدولة في قضية جمعية مسلك 2009.

¹¹⁷ راجعوا قرار المحكمة في قضية جمعية مسلك 2009 (لم ينشر، 19.1.09)، متوفر على موقع elyon1.court.gov.il

إدخال مواد البناء وقطع الغيار اللازمة لشبكة الكهرباء، والمياه والمجاري خلال أيام الإغلاق الكبير الذي سبق الهجوم.

إن عدم قدرة إسرائيل على ضمان توفير احتياجات السكان المدنيين خلال القتال يَدُلُّ على فقدان السيطرة في السياسة، وفي تطبيقها وانعكاساتها، وي طرح السؤال إلى أي حد كانت محاولة الامتناع عن المسّ بالاحتياجات الإنسانية للسكان هو الذي وجه فعلا سياسة التقليلات الإسرائيلية.

اليد التي على الحنيفة تُرخي قبضتها والعين أشاحت بنظرها.

وظيفة محكمة العدل العليا

تكشف قصة التماسات الوقود والكهرباء، كما وردت أعلاه، سردًا لتوتر مشوب بالتآكل وضمور المقاييس. فعلى مدار الاتمسات، لم تعترض الدولة ولا محكمة العدل لعليا، على أن لإسرائيل، بفعل القانون الدولي، التزامات تجاه السكان المدنيين في قطاع غزة. ولكن الخط الذي تحدد لتنفيذ هذه الالتزامات أخذ يتراجع. ففي كل مرة عَرَضت فيها الدولة للمحكمة سببًا مختلفًا لتبرير التقليل أو لفرض الحظر، قد وافقت المحكمة على الضربة وعلى تبريرها، دون أن تحسم في الخلاف القانوني ودون أن تجري نقاشًا جادًا واسع النطاق حول التزامات إسرائيل تجاه سكان غزة، ودون أن تقف بحزم عند الخطوط الحمراء التي كانت هي التي وضعتها.

قبلت المحكمة بتقديرات الدولة لاحتياجات السكان في قطاع غزة، وأقرت قرارها بشأن سقف الحد الأدنى، دون أي تردد، على الرغم من أن التقديرات التي طرحها المجلس الأمني كانت تعميمية واعتمدت على معطيات غير مُحدثة. ووفقًا لما كتبه العقيد شلومي مُختار، بتاريخ 19.11.2007: "غالبية المعطيات التي سُعرض فيما يلي تعتمد على تقديرات فقط وليس على معلومات دقيقة وقطعية"¹¹⁸ زيادة على ذلك، لم تتطرق المحكمة إلى المعطيات والبيانات التي قدمتها جهات فلسطينية رسمية في إطار بيانات وتصريحات قدمها الملتمسون، والتي وصفت الحاجة لكميات أكبر بكثير من تلك التي أشارت إليها عناصر أجهزة الأمن.

فهكذا كان الحال، على سبيل المثال، في مسألة تقليص كميات الكهرباء. فوفقًا لتصريح العقيد شلومي مُختار فقد عقد لقاء بين ممثلين عن سلطة الطاقة وشركة الكهرباء الفلسطينية (لم يذكر هويتهم) الذين صادقوا على أن "هناك قدرة لتنفيذ وتحويل" تزويد الكهرباء في القطاع للحيلولة دون المس بالمنشآت الإنسانية¹¹⁹، وذلك في الوقت الذي قال فيه المهندس ومدير مشروع GEDCo، نضال تومان، دعمًا لموقف الملتمسين: "لا يمكن تقنيًا تخفيف تزويد التيار الكهربائي لغزة دون فرض قطع للتيار الكهربائي عن خدمات حيوية، لأن التقليل سيؤدي بالضرورة إلى قطع الكهرباء عن الخطوط الرئيسية، التي تخدم أيضًا، مستشفيات، آبار مياه، مدارس، ومباني سكنية عادية دون تمييز"¹²⁰. أثناء مداوات قضية البسيوني، اقترح الملتمسون، استيضاح حقيقة الخلاف في الحقائق بصورة مباشرة، مقابل الجهات المسؤولة، وطلبوا السماح بدخول الممثلين ذوي الشأن من قبل GEDCo، وشركة توليد الكهرباء الفلسطينية إلى إسرائيل للمشاركة في النقاش. وافقت المحكمة على الطلب،

¹¹⁸ بما فيها التقديرات لكميات الوقود المطلوبة لتشغيل سيارات الإسعاف، والتي تعتمد على عدد سيارات الإسعاف في قطاع غزة، عام 2005. انظر تصريحًا إضافيًا مشفوعًا بالقسم من المدعى عليهم في قضية البسيوني، بتاريخ 19.11.2007، الفقرة 4، متوفر على موقع: www.gisha.org
¹¹⁹ راجع البيان المكمل من قبل المجيبين في قضية البسيوني بتاريخ 27.12.2007، بند 4، متوفر على موقع: www.gisha.org
¹²⁰ انظر البند 13 في تصريح نضال تومان، مهندس ومدير مشروع في GEDCo تم إرفاقه كملحق قانوني رقم 5 لرد الملتمسين بتاريخ 27.11.2007 في إطار قضية البسيوني. متوفر على www.gisha.org.

ولكن في صبيحة يوم النقاش الأخير للالتماس، احتجز الجيش المدعويين على مدار ساعات طويلة عند حاجز إيرز، بحيث وصلوا في نهاية المطاف بعد نصف ساعة من إصدار المحكمة لقرارها. وقد رفضت المحكمة طلب الملتمسين بتأجيل النقاش لحين وصولهم. وقد قبلت المحكمة في نهاية المطاف بموقف الدولة الذي يجيز تقليص كميات الكهرباء لقطاع غزة دون المس بالاحتياجات الإنسانية للسكان.

واصلت المحكمة في قرارها في قضية **جمعية مسلك 2008**، تشريع سياسة التقليص المقصود، الذي يعتمد على وعود بضمان كميات "الحد الأدنى"، ومتابعة الأوضاع الإنسانية حتى بعد أن اعترفت الجهات الأمنية أنها لا تسيطر على الوضع بسبب التهديدات التي تُعرض، حسب ادعائهم، الأمن في المعبر، وأنهم لا يستطيعون ضمان تزويد كمية الحد الأدنى التي أعلن عنها.

من المهم أن نشير هنا إلى أن المحكمة واجهت صعوبة في الحفاظ على إطار مداوات مركز حول موضوع الالتماس، أي واجبات والتزامات سلطات الأمن تجاه سكان قطاع غزة. فعلى سبيل المثال، في النقاش في قضية **جمعية مسلك 2008** طلب محامي الملتمسين أن يتم إلغاء القيود على كميات السولار الصناعي التي تُنقل لشركة توليد الكهرباء، حتى تتمكن الأخيرة من ملء المخزون للطوارئ. وردت المحكمة على هذا الطلب بالقول: "إنكم تطلقون النار على المعابر"، مع إبدائها لدهشتها عن سبب تجرأ الملتمسين بطلب إلغاء التقليص. وقد اضطر محامي الملتمسين إلى أن يشرح للمحكمة أن الملتمسين لم يُطلقوا أبدا النار على أي معبر؛ وأنهم يمثلون انتقلاً من منظمات حقوق الإنسان، التي تمثل مصالح السكان المدنيين المتضررين من سياسة إسرائيل؛ وأن القانون الدولي يميز بين المدنيين وبين المقاتلين، ويقرّ حماية خاصة للأوائل.¹²¹

إن اختيار محكمة العدل العليا التهرب من الخوض في المسائل القانونية المرتبطة بسياسة الدولة القاضية بالتقليص، ليس اختياراً محايداً أو ليس ذو أهمية. فرفض الالتماسات والقبول بادعاءات الدولة، المرة تلو الأخرى، على الرغم من التآكل الواضح في مواقفها، هو عملياً بمثابة إقرار بشرعية سياسة الدولة، التي تُمسّ وتُضرّ باحتياجات وحقوق سكان غزة، وسط تجنيد القانون وتشويه الأحكام. يُمكن الإجمال بالقول إن تسلسل القضية القانونية في مسألة تزويد الوقود والكهرباء تُكشف على الأقل الحدود المتاحة لمحكمة العدل العليا، إزاء نشاط وعمل الجيش في المناطق المحتلة بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص.

¹²¹ محضر المداوات في قضية **جمعية مسلك 2008**، بتاريخ 21.5.008 تتوفر منه نسخة لدى جمعية مسلك.

خاتمة - إحباط جهود الإعمار بعد الهجوم العسكري

بعد انتهاء الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة، مع وقف إطلاق النار بتاريخ 18 كانون ثاني 2009، عاد وضع البنى التحتية في القطاع، تدريجيًا إلى روتين الإغلاق العادي: تقطير في كميات السولار الصناعي الداخلة إلى القطاع، نقص مزمن في الكهرباء، شبكة مياه وصرف صحي مهترئة. يحول الحظر شبه المطلق على إدخال قطع الغيار ومواد البناء، المستمر منذ أكثر من عامين، دون ترميم أنقاض غزة وخرائبها، بما في ذلك غالبية الضرر الذي لحق بالبنى التحتية.

منذ شباط 2009 عندما عادت إسرائيل وبصورة عامة، إلى إدخال، كميات السولار الصناعي المحدودة التي التزمت بها أمام محكمة العدل العليا -2.2 مليون لتر أسبوعيًا - والتي توازي 63% فقط من أقصى كمية يمكن لشركة توليد الكهرباء في قطاع غزة إنتاجها. تعني كمية الطاقة الكهربائية التي تنتجها شركة توليد الكهرباء في غزة حاليًا، والتي استقرت على مستوى 60-65 ميغا واط، بدءًا من شباط 2009، أنه مع بداية صيف 2009 سيكون هناك نحو 24% نقص في كميات الاستهلاك في قطاع غزة، الأمر الذي سيكون مصحوبًا بانقطاع التيار الكهربائي، بمبادرة الشركة نفسها، لنحو ستة ساعات يوميًا في أنحاء مختلفة من القطاع، مما يبقى نحو ربع السكان بأي فترة زمنية معطاة، دون تيار كهربائي.¹²²

حيدر أبو ظاهر، من سكان جحر الديك في مركز القطاع، 34 عامًا، أب لخمس أولاد، 27.6.09:

" نعاني من انقطاع الكهرباء والماء منذ الحرب. عندما عدنا بعد الحرب للبيت وجدناه مهدمًا، واضطررنا إلى العيش في خيمة، بدون كهرباء وماء[...]. لقد تحولت وأبناء عائلتي إلى مشردين ومتمولين. يضطر أولادي للسير على الأقدام مسافة 1.5 كم كل يوم أو يومين إلى محطة المياه لملء براميل ماء، والآن فإنهم يذهبون في الصيف مرتين يوميًا [...]. لقد عانى أولادي خلال فترة الامتحانات، في المدرسة، أكثر وقد عانيت معهم: فهم ليسوا ملزمين بالذهاب لجرّ الماء ونقلوه حتى يعيشوا مثل باقي الأولاد في العالم [...]. كما عانينا في موضوع الإنارة والشموع، وأنا لا أفهم كيف يتمكنون من القراءة على ضوء الشموع، وأنا قلق على بصرهم [...]. فالأولاد، ونحن الأهل نخاف من الدخول للمراحيض في الليل، لأننا لا نرى شيئًا ونخاف من السقوط [...]. بالنسبة للطعام، فقد عدنا 30 عامًا للوراء فنحن نقطع الأشجار ونوقدها ثم نطبخ".

تصل كلفة الاستيراد التي أقرتها إسرائيل في نصف السنة التي انقضت منذ انتهاء الهجوم على غزة، بالنسبة لقطاع الكهرباء نحو 11% فقط من مجمل الكلفة العامة اللازمة لإصلاح الأضرار التي لحقت بشبكة الكهرباء، خلال الهجوم. أدى هذا الضرر المتواصل إلى رفع نسبة إضاعة الكهرباء في الخطوط القائمة من 27% في كانون أول 2008 إلى 35-40% في حزيران 2009 مما يزيد من النقص القائم في الكهرباء. يحتاج قطاع الكهرباء اليوم لنحو 400 نوع من القطع غير المتوفرة على الإطلاق في مخزون شركة الكهرباء، أو أنها موجودة بكميات في الحد الأدنى، مع وجود أكثر من 25,000 غرض في الانتظار في إسرائيل والضفة الغربية، منذ عدة أشهر، بانتظار موافقة إسرائيل على نقلها للقطاع. نتيجة للنقص الشديد في قطع الغيار فإن نحو 10% من سكان القطاع لا يزالون مقطوعين عن التيار الكهربائي كليًا منذ بدء الهجوم العسكري، على امتداد أكثر من نصف عام تقريبًا، وهم يضطرون للعثور على سكن مؤقت إلى أن تسمح إسرائيل بدخول مواد البناء وقطع الغيار التي تمكن من إصلاح شبكة الكهرباء في مناطق سكانهم.¹²³

تم إصلاح جزء من شبكات المياه في قطاع غزة، تدريجيًا منذ وقف إطلاق النار، من خلال وصول كميات محدودة من المعدات التي سمحت إسرائيل بإدخالها لقطاع غزة في أيار 2009. مع ذلك فإن نحو 40-50% من

¹²² وفق إفادة أسامة دبور مسئول العلاقات الخارجية في GEDCo للبيئة حرش من جمعية مسلك في اتصال هاتفي بتاريخ 29.6.09.
¹²³ وفق إفادة أسامة دبور، مدير العلاقات الخارجية في GEDCo للبيئة حرش من جمعية مسلك عبر البردي الإلكتروني بتاريخ 16.6.09.

قطع الغيار للشبكة والتي تم طلب الحصول عليها من قبل سلطة المياه، لا تزال بانتظار مصادقة إسرائيلية، لدخولها إلى القطاع، بعضها ينتظر منذ أكثر من عامين. نتيجة لذلك فإن نحو 10,000 مواطن يعانون من عدم القدرة للوصول إلى المياه منذ أكثر من نصف عام، سواء لكون منازلهم قد تهدمت خلال القتال في شتاء 2008-9، أو لأن البنى التحتية في منطقة سكناهم قد تضررت. كما أن 100,000 مواطن آخرين يحظون حالياً بالحصول على المياه مرة واحدة كل 5-7 أيام¹²⁴.

رامي الراضي، 28 عاماً، من سكان مدينة غزة: 7.7.09

" منذ أكثر من شهر وانقطاع التيار الكهربائي عندنا يستمر لأكثر من 10 ساعات يوميا. تحولت الحياة بدون كهرباء إلى حياة لا تطاق. فنحن نعيش في الطابق الثاني، والشمس تضربنا طيلة اليوم من كل جانب. نحن الآن في الصيف، وكل شيء دبق بسبب العرق والحر، فبدون الكهرباء لا تعمل مروحيات، ولا نستطيع البقاء في المنزل. فعندما ينقطع التيار الكهربائي لطيلة اليوم تتوقف كافة أعمال المنزل، وتتكوم أكوام الملابس المعدة للغسيل، ويصبح الوضع في الصيف صعبا للغاية. وما يثير أكثر من كل شيء آخر هو عدم التنسيق بين انقطاع الماء وانقطاع الكهرباء: أحيانا يكون ماء ولا تكون كهرباء، وعندها لا ترفع المضخات الماء للبيت، وعندما تتوفر الكهرباء لا يكون ماء لسحبه، هذه ليست حياة".

أتاح الدخول المحدود للمعدات في أيار 2009 تنفيذ بعض المشاريع العاجلة في شبكات الصحة، لكن استمرار رفض إسرائيل السماح بإدخال مواد وقطع غيار لا يزال يضر بالوضع الصحي العام في قطاع غزة، ومن شأنه أن يرسخ التلوث البيئي: فغالبية محطات الضخ لا تزال معطلة ولا تعمل بكامل قدرتها بسبب غياب إمكانية إصلاحها، عشرات ملايين اللترات من المجاري الخام تواصل التدفق يوميا للبحر وتهدد المياه الجوفية. لا يزال تنفيذ مشاريع إصلاح وتوسيع شبكات المياه والصرف الصحي، التي رصد لها تمويل من منظمات دولية، محدوداً بصورة شديدة على أثر حظر إدخال المواد والعتاد إلى قطاع غزة.

لقد ساهمت إسرائيل إذا في إضعاف البنى التحتية في قطاع غزة عبر سياسة الإغلاق المحكم، ومست مساً بالغا بالبنى التحتية خلال الهجوم العسكري على قطاع غزة، ومنذ ذلك الوقت وهي تمنع إصلاحها وتُساهم في ترسيخ ضعف هذه البنى من خلال مواصلة سياسة الإغلاق، التي شرعتها محكمة العدل العليا.

تدعو جمعية مسلك إسرائيل إلى رفع الإغلاق المفروض على قطاع غزة والسماح بحرية الحركة والتنقل للبشر والبضائع، بما يتوافق فقط مع الفحوصات الأمنية، ووقف القيود المفروضة على إعادة تأهيل وإعمار غزة، كأداة لتحقيق أهداف سياسية، وفي أثناء ذلك تدعو الجمعية إسرائيل إلى:

- السماح بإدخال السولار الصناعي والسولار العادي بحرية، وفق احتياجات السكان والبنى التحتية لشبكة الكهرباء، والمياه والصرف الصحي في قطاع غزة وليس وفق قيود تسلطية.
- السماح بإدخال مواد البناء الخام وقطع الغيار، بحرية تامة، حتى يتسنى ضمان صيانة دائمة، وإصلاح وتوسيع البنى التحتية في قطاع غزة لتوفير الاحتياجات الكافية للسكان.
- السماح بدخول الخبراء والمستشارين إلى غزة، والسماح لرجال المهنة في مجال البنى التحتية بالخروج من قطاع غزة لدورات استكمال وتأهيل في الخارج، من أجل زيادة المعرفة والخبرة عند الأشخاص المسؤولين عن البنى التحتية في القطاع ورفع مستوى مهنتهم.

تناشد جمعية مسلك المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في إعادة إعمار غزة، وبُناها التحتية عبر مطالبة إسرائيل بالسماح بحرية الحركة والتنقل الضروريين من أجل إعادة الإعمار. ومطالبة إسرائيل سماح إدخال المعدات لقطاع غزة.

¹²⁴ وفق إفادة ماهر نجار، نائب مدير عام مصلحة المياه، للبيبة حرش من جمعية مسلك، عبر البريد الإلكتروني بتاريخ 16.6.09، وفي اتصال هاتفي بتاريخ 25.6.09؛ EWASH (Emergency Water and Sanitation / Hygiene)، تقرير شهري رقم 14، 7.7.09.